

اتفاقية أوسلو وتأثيرها على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في بناء الدولة الفلسطينية

مقدمة من

سامح رشيد فايز القبيج

بكالوريوس: أنظمة المعلومات الحاسوبية من جامعة: القدس المفتوحة / فلسطين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية /
دراسات عربية معاصرة

حزيران / 2004

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين ظاهرة "انفجار المعلومات" ^١ التعبير الذي وصف به المختصون النمو المذهل في حجم المعلومات المتداولة، مما سمح بمضاعفة المخزون الفكري المعرفي الإنساني خلال فترات زمنية قصيرة كما ذكر قانون مور ^٢. ونتيجة لذلك الانفجار المعرفي الضخم وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، ظهرت الحاجة الى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة في أسرع وقت وبأقل جهد وذلك عن طريق إتقان التعامل مع الحواسيب وأنظمة الاتصالات المتطورة.

ومن أهم ما يميز هذه المرحلة عملية التفجر المعرفي وثورة الاتصالات والمعلوماتية، التي ساعدت على بروز دور تكنولوجيا المعلومات وأهميتها في العالم.

وفي فلسطين كان للتغيرات السياسية الدولية، وعقد الاتفاقيات التي رسمت قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من أراضي فلسطين الجغرافية، والتي من أهمها اتفاق اوسلو لإعلان المباديء المبرم في عام 1993، الأثر الكبير على قطاع تكنولوجيا المعلومات، وظهر ذلك من خلال تطور قدرة حقل الاتصالات في فلسطين على تلبية احتياج المجتمع الفلسطيني المتزاي لخدمات الاتصالات.

و كانت إسرائيل تعتبر نمو هذا الحقل هاجسا أمنيا فلجأت إلى تقييده بمجموعة من الأوامر و القيود العسكرية طوال فترة الاحتلال، و لم تتجاوز كثافة توفر الهاتف الثابت في الضفة الغربية و قطاع غزة 3.14 % فقط

^١ الرفاعي، عبد المجيد، المعلومات بين النظرية والتطبيق، ص 25
^٢ ينص قانون مور أن قدرة الحاسوب تتضاعف مرة كل 18 شهر، وبذلك يمكننا أن نتنبأ مستقبل الحاسوب بالاعتماد على عدد الأشهر.

بمقابل 30% في إسرائيل، بينما استغرق الحصول على خط هاتف آنذاك مدة زمنية لا تقل عن 10-15 عاما

كما حظر في بعض الأحيان استخدام جهاز الفاكس و أجهزة الاتصال الأخرى.

و قد ساهم انعدام توفير الخدمات الإسرائيلية في فلسطين و غياب الاهتمام بتطوير شبكة الاتصالات ببقاء

الوضع على حالته البدائية.

ومع استلام السلطة الفلسطينية دفة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضعت فور إنشائها خطة طارئة

للتوسع والخروج من الوضع المتردي الذي ورثته ، وذلك من خلال بناء وتجهيز نظام جديد للاتصالات يشمل

تطوير البنية التحتية و تأهيل شبكات الاتصال.

وقد أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماما بالغا بالدور الاستراتيجي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وتطويره، واتخذت قرارها ببناء وخصخصة قطاع الاتصالات، فجاءت ولادة شركة الاتصالات الفلسطينية

PALTEL، التي حصلت على امتياز تقديم خدمات الهاتف الثابت والجوال في العام 1997. فقامت بإعادة

بناء البنية التحتية وتجهيز شبكة رقمية متطورة ، أعادت اتصال فلسطين مع العالم وقد تجاوزت نسبة الانتشار

10% بينما غطت خدماتها حوالي 90% من الأراضي الفلسطينية.

كما تم عام 1999 إطلاق أول شركة اتصالات خلوية فلسطينية "جوال Jawwal" والتي ارتفع عدد مستخدمي

الهاتف النقال من خلالها إلى ما يقرب 265000 مستخدم في سنة 2003.

إن قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني ذو قدرات كمية ونوعية كافية لتلبية الاحتياجات المحلية فيما يتعلق

بمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، إلا أنه لا يزال غير قادر على جسر الهوة اللازمة ، لأداء دور بارز

على المستويين الإقليمي والدولي في هذا المجال. علماً بلأن توجيه هذا القطاع نحو السوق الخارجي يتطلب إجراء

تحسينات كبيرة في مجال الكفاءة التقنية جنباً إلى جنب مع استكشاف إمكانيات إنشاء مشاريع مشتركة مع شركات إقليمية وعالمية على صعيد التسويق والتصنيع الثنائي.

محور وأهمية البحث

بما أن فلسطين تعيش حتى اليوم في ظروف أمنية وعسكرية مفروضة عليها من قبل الاحتلال الذي يقيد باغلاقاته وإجراءاته التعسفية الاقتصاد الفلسطيني و يعيق إتمام عملية التكامل، و نظراً لشحة الموارد الخام المتوفرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ونظراً لكون الإغلاق بين المدن الفلسطينية مستمرا منذ ما يزيد عن الثلاث سنوات، فمت بهذا البحث لدراسة إمكانية حوسبة الوزارات ومؤسسات السلطة، وربطها معاً بهدف الحصول على حكومة الكترونية ، تساعد المواطن على إنجاز معاملته في دوائر السلطة الفلسطينية دون الحاجة دائماً الى التنقل بين المدن و اجتياز الحواجز وغيرها من المعوقات الإسرائيلية.

وعليه سيتم التركيز على قدرة المجتمع الفلسطيني على تحقيق هذه الفكرة بالتعاون بين القطاعات الثلاث الحكومي والخاص والمنظمات الأهلية.■

هدف البحث

في ظل الواقع السياسي والجغرافي الذي تعيشه فلسطين اليوم، وفي عصر القرية العالمية الواحدة ، أصبحت الاتصالات والحواشيب لغة هذا العصر، فمن أتقنها وجد له مكان متقدماً في العالم، ومن جهلها استمر في عداد الدول النامية . وعلى فلسطين التي عانت الكثير ومازالت تعاني أن تنظر إلى تكنولوجيا المعلومات كمدخل للرقى والتقدم والمنافسة، خاصة أن شحة المصادر الطبيعية الصناعية في فلسطين، يمكن أن تشكل حافزاً للتوجه الى حقل تكنولوجيا المعلومات ولتهيئة المجتمع الفلسطيني لتشكل أدمغته بديلاً عن قلة المصادر أي تطوير الإنسان ليعمل على تطوير الدولة. ولنأخذ دروس من اليابان والهند وماليزيا، فاليابان فقدت في الحرب الكونية الثانية كل شيء ولكنه بالعلم و التكنولوجيا أصبحت قوة اقتصادية مؤثرة، والماليزيين الذين استطاعوا أن يغيروا المقولة الشائعة عنهم بأنهم أكسل شعب، حيث أصبحوا قوة اقتصادية تكنولوجية مؤثرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الفلسطيني لتكنولوجيا المعلومات، والأسلوب الأفضل لتوطين تكنولوجيا المعلومات وكيفية تطوير هذا الواقع ليصبح قوة مؤثرة، علماً بأن نقل التكنولوجيا بشكل غير صحيح قد يعود بالأثر السلبي ويجعلنا تابعين للمزود ومجرد مستهلكين للتكنولوجيا. والهدف الاستراتيجي هو تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، وجعله رافداً من روافد الاقتصاد الوطني، لزيادة معدلات النمو والتنمية وتحقيق الازدهار في المجتمع، وصولاً إلى مجتمع معلومات فلسطيني متطور .

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي للبيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة، وقد تمثلت هذه المصادر بمقابلات مع مجموعة من ذوي الخبرة وذوي الإطلاع، وبيانات اخذت من إحصائيات أصدرها جهاز الإحصاء المركزي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التربية والتعليم، وكذلك بيانات اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات، وبعض الأدبيات والدراسات المنشورة ذات العلاقة بموضوع البحث الذي تغطيه هذه الدراسة.

معوقات إمكانية استكمال البحث

أهم المعوقات التي واجهت عملية استكمال البحث هي ندرة المراجع الموثقة المتعلقة بهدف الدراسة لذلك تكونت معظم المراجع من مقابلات و أوراق عمل مقدمة في مؤتمرات عالمية محلية تناقش بعض الجوانب التي تطرقت لها في البحث.

ما هي تكنولوجيا المعلومات

يستخدم تعبير تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT) على نطاق واسع في الدراسات العلمية والأبحاث، و قد تم تعريب كلمة تكنولوجيا من قبل المجامع اللغوية العربية الى كلمة تقنية ومن ثم تم إدخال الكلمة نفسها للتعامل معها بعد أن شاع استخدامها عالميا. والمعلومات لغة " هي إحدى المفردات المشتقة من ع ل م ". وهي تمثل منظومة المعارف المنتمية الى سائر أنواع الحقائق في الطبيعة والمجتمع وفي التجهيزات التقنية. ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بشكل بسيط " بأنها اندماج

التطورات الهائلة لتقنيات الحاسوب مع تقنيات الاتصالات والتحول الى التقنية الرقمية بشكل مكثف مما

جعلها علما تطبيقيا".^٣

^٣ النقري ، معن ، المعلوماتية والمجتمع (مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات) ، ص 1

روافد تكنولوجيا المعلومات

ما هي روافد تكنولوجيا المعلومات:

تعتمد تكنولوجيا المعلومات على ثلاث روافد رئيسية تشكل معاً مجتمعة ما يعرف بقطاع تكنولوجيا المعلومات

والروافد هي الحاسوب بشقية المادي والذهني ، الاتصالات، والإعلام بوسائل المرئية والمسموعة. في هذه

الدراسة أنطرق لرافدين فقط هما الحاسوب والاتصالات.

الحاسوب بشقية المادي والذهني

الشق المادي للحاسوب

يرجع الفضل لجون فون نيومان بوضع معمارية الحاسوب الموجودة الى يومنا الحالي، ويمكن تلخيص العناصر

الرئيسية لمكونات الحاسوب بما يلي:

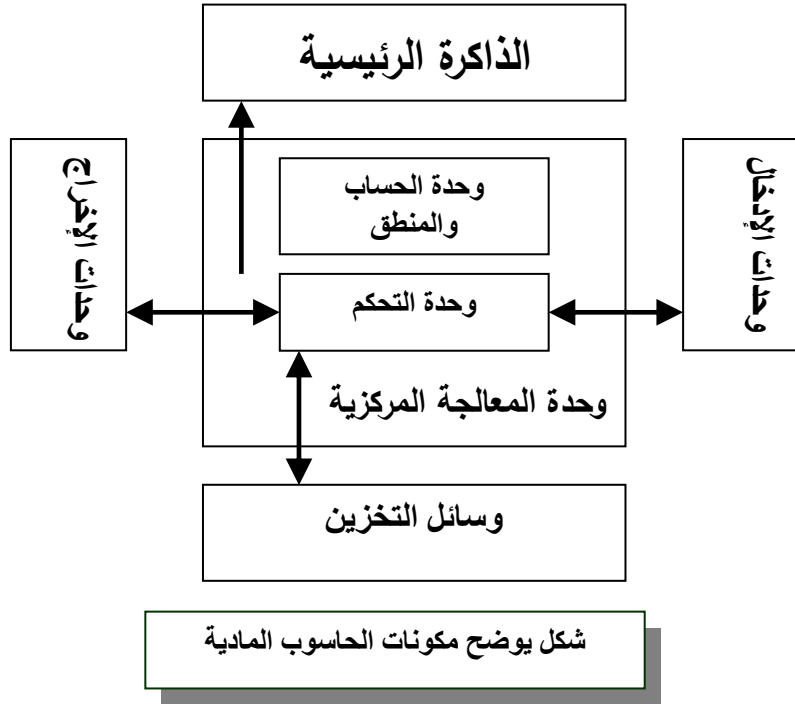
وحدة المعالجة المركزية ، وحدة الذاكرة ، وسائل تخزين البيانات ، ملحقات الإدخال والإخراج

والحاسوب يقوم باستقبال البيانات من خلال وحدات الإدخال لتحتل موضعها في ذاكرة الحاسوب الى

أن يتم معالجتها من قبل وحدة المعالجة المركزية التي تشبه عمل المخ بالإنسان، تم تخزين المعلومات

نتاج عملية المعالجة في وحدات التخزين ويخرج المعلومات النهائية على وحدات الإخراج الطرفية،

والشكل التالي يبين مكونات الحاسوب المادية.



وقد مرت هيكلية الحاسوب بعدة أجيال عملت على تطوير مكوناته

- الجيل الأول (1948) أهم ملامحه: استخدام الصمام الالكتروني كوحدة بناء رئيسية.
- الجيل الثاني (1958) أهم ملامحه: حلول الترانزيستور مكان الصمام الالكتروني.
- الجيل الثالث (1964) أهم ملامحه: استخدام الدارات المتكاملة (IC) على شكل شريحة سيلكون واحدة بدل العديد من الترانزستورات.
- الجيل الرابع (1982): لم يحدث تغيير على الوحدة الرئيسية بل تم تطويرها لتشتمل على خمسين ألف وحدة على الشريحة الواحدة وسميت الدارات المتكاملة الكبيرة جدا (VLSI)

- الجيل الخامس (1982 - 1992) أطلقت اليابان مشروعاً تم خلاله التخلص من الفجوة

الهائلة بين المكونات المادية والبرمجيات حيث تبوأ في البرمجيات Software مكان

الصدارة ليصبح العتاد المادي Hardware أداة لتحقيقها وليس العنصر الحاكم الذي

يفرض قيوده عليها .

وقد تلى الجيل الخامس النقاء ثلاثة مشاريع يسعى كل منها الى الحفاظ على الأمن المعلوماتي وتطوير تكنولوجيا

المعلومات والمشاريع هي:

- المشروع الياباني لحوسبة العالم الواقعي.
- المشروع الأمريكي لتطوير نظم حاسوب واتصالات عالية الأداء.
- المشروع الأوروبي وتمثله المرحلة الثانية لبرنامج البحوث الاستراتيجي في مجال تكنولوجيا

المعلومات."^٤

يلاحظ أن المشاريع الثلاث جاءت لدمج روافد تكنولوجيا المعلومات معاً في وحدة متكاملة تتمتع فيها

الحدود الفاصلة بين المكونات المادية والبرمجيات وبين نظم الاتصالات ونظم الحواسيب، وتهدف الى

أن تسهيل العلاقة بين الإنسان والآلة ليصبح الحوار بينهما طبيعياً متناغماً.

الشق الذهني للحاسوب (البرمجيات) :

هو حلقة الوصل بين الإنسان والمكونات المادية للحاسوب، ويشتمل على ثلاثة مستويات تحدد أسلوب

عمل الحاسوب كأداة لعب أو جهاز إداري ، والمستويات هي :

^٤ علي،نبيل، العرب وعصر المعلومات ، ص 78

برمجيات نظم التشغيل : هدفها السيطرة على نظام الحاسوب وشبكات نقل المعلومات ، وهي برامج

تنتقل الى الذاكرة وتتولى إعادة الحياة الى أجزاء الحاسوب . ويشرف نظام التشغيل على تحميل

البرامج التطبيقية وينظم العلاقة بين الآلة ومستخدمها ، أما بالنسبة للشبكات فنظام التشغيل يسيطر

على حركة الرسائل المتبادلة عبر مساراتها المختلفة ، ويعمل كحلقة وصل بين أعضاء الشبكة ،

ويوصي بكيفية التعامل معها . "أي أنه العبء الإداري الذي يجب تحميله كي نسيطر على موارد

الحاسوب والملازم لجميع التطبيقات العاملة تحت رعايته " .[°]

البرامج التطبيقية : هي كل التطبيقات والبرمجيات الجاهزة العاملة تحت رعاية نظام التشغيل مثل

برامج الأجور والتأمينات وحجوزات الطيران ، وبرامج محررات النصوص .

برامج الأدوات : ذات موقع وسيط بين التطبيقات ونظم التشغيل تعمل على زيادة إنتاجية المستخدم

ومصرم النظام ، أهمها نظم قواعد البيانات التي تساعد المستخدم على بناء ملفات بياناته

وتحديثها .

لغات البرمجة : لغات يتم من خلالها كتابة التطبيقات العاملة على الحاسوب .

المنظور العربي لصناعة البرمجيات العربية يعتبر أوسع مساهماتنا واهم بطاقتنا للحاق بقطار التكنولوجيا

المتسارع ، مع الأخذ بعين الاعتبار تخلفنا في حقل صناعة المكونات المادية ، ومن ابرز التجارب

العربية ما قامت به " الشركة العالمية - صخر " في الكويت والسعودية لتطوير كمبيوتر شخصي عربي

(صخر MSX) وإقامة وحدة لتطوير البرامج العربية، وقد قامت الشركة بتعريب عدة نظم تشغيل وتطوير

[°]علي، نبيل ، مصدر سبق ذكره، ص126

لغات برمجية عربية مثل لغة بيسك ولغة لوغو في منتصف الثمانينات والعديد من البرامج التعليمية.

ويمكننا اغناء المكتبة العربية للبرامج بوحدة من الطرق الثلاث:-

- إنتاج برامج عربية من قبل شركات عربية باللغة العربية.
- تعريب برامج أصلها أجنبية ، ويتم تعريبها بما لا يتضارب مع ثقافتنا وتراثنا ، "مثل ما قامت به شركة سعودي سوفت من تعريب لبعض برامج شركة مايكروسوفت العالمية ومثال عليها تعريب نظام التشغيل "دوس" وبرنامج " وصال ترم".^٦
- توجيه الشركات الأجنبية الى اعتماد اللغة العربية في البرامج التي تسوقها للمستخدم العربي.

وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، مركزا إقليميا لتكنولوجيا المعلومات^٧ في مصر، وصناعة البرمجيات في الوطن العربي بحيث تصبح صناعة على مستوى عالمي، قادرة على التنافس دوليا لتؤازر الإسراع في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ومن أهداف المركز أيضا إحياء التعاون الإقليمي وتنمية الاخصائين، وتطوير وتنمية سوق برمجيات عربية. وقد عمدت بعض الشركات العربية الى ترويج برامجها بالاتفاق مع الشركات المسوقة لأجهزة الحاسوب بأن ترفق مع كل جهاز جديد مجموعة من البرامج العربية على سبيل الهدية، " كما في الاتفاقية بين شركة Acer وشركة صخر العربية بان ترفق ايسر مجموعة من البرامج المنزلية العربية التي تصدرها صخر مع كل جهاز منزلي تسوقه في المنطقة العربية".^٨

^٦ الكاملي، عبد القادر، "التعاون بين صناعة البرمجيات العربية والعالمية"، PC Magazine: الطبعة العربية، 12/1997.
^٧ القضاة، خالد، التقنيات الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية، ص(74-79)
^٨ الكاملي، عبد القادر، مصدر سابق .

" على الرغم من التقييم الايجابي العام للبرمجيات العربية، لا يجب أن نغض العين عن نقاط ضعفها، التي تتظاهر بعدة أعراض كالهروب للأمام ، والخوف من التقييم والمقارنة ، والتراجع على الموضوع الواحد، والنظرة التجارية الضيقة ، وفقدان المعايير ، عدم متابعة النسخ بالتعديلات والتحديثات ."⁹ حيث أنه بإمكاننا منافسة العام المتقدم بمستوى البرمجيات التي نصممها إذا عمدنا إلى إنهاؤها بالشكل الذي يكسبها المظهر الجيد والذي يساعد المستخدم بسهولة على التعرف على عمله.

تكنولوجيا الاتصالات:

الرافد الثاني لتكنولوجيا المعلومات، والساعي لأن يأخذ دور الشريك الكامل لتكنولوجيا الحاسوب بعد أن كان عنصرا مكملا لها . الاتصالات تدين للكمبيوتر والالكترونيات الدقيقة بارتقائها التكنولوجي، ويدين الكمبيوتر لتكنولوجيا الاتصالات بدوره الخطير الذي يلعبه حاليا على مستوى العالم، حيث حررت الاتصالات الكمبيوتر من سجن المعامل والصالات لتخرج به الى الشارع والمتجر والمنزل وتتشرف خدماته عبر القارات والفضاء الخارجي."¹⁰ مشكلا ما يعرف بشبكات المعلومات العالمية .

المنظور العربي الى الشق المادي لتكنولوجيا المعلومات هو أننا مستهلكون لا منتجون لتكنولوجيا متقدمه للغاية ، ويجب أن نسقط من حسابنا إمكانية تصنيع العناصر الإلكترونية من الصفر وتركيز جهودنا في تأمين موارد اقتنائها سواء لأغراض التشغيل او التصنيع الحربي ، والمدني ، وكما هو معروف كلما ارتقت التكنولوجيا توسعت الهوة بين منتجها ومستهلكها وبالتالي يجب السعي للفاك من التوجهات التي تفد إلينا من دول الإنتاج المتقدمة والتي تختلف قضاياها عن قضايانا . "العمل على وضع خطط لاستغلال

⁹ الجنيدي ، ماهر ، " ويحدثونك عن البرمجيات " ، PC Magazine : الطبعة العربية ، 2/1999 .
¹⁰ علي،نبيل ، مصدر سبق ذكره ،ص101 .

هذه التقنيات وتطويرها إن أمكن مستفيدين من تجربة الكيان الإسرائيلي معها، الذي استطاع أن يخرج من دائرة الاستهلاك الى دائرة التطوير والتصنيع للمكونات المادية وذلك بتسخير صناعته العسكرية بإمكانيتها لخدمة الصناعة المدنية وتطويرها"^{١١} .

وقد كانت هناك عدة مبادرات لإنشاء صناعات الكترونية عربية في البلدان العربية مثل مصر وسوريا والجزائر منها :

١. مصنع الالكترونيات الذي أقامته الهيئة العربية للتصنيع الحربي بحلوان.
٢. مصنع الالكترونيات الجزائري بالقرب من وهران.
٣. مصنع الالكترونيات السوري الذي أقيم بمعاونة إحدى الشركات البريطانية.
٤. مصنع الالكترونيات الذي أقامه العراق بمعاونة شركة طومسون الفرنسية بالقرب من الموصل.
٥. مصنع الالكترونيات الاستهلاكية بدار السلام بمصر.^{١٢}

على الرغم من تجميعها لبعض مكونات الحاسوب كما في العراق والجزائر، وتصنيع الألواح الالكترونية كما في الأردن ومصر^{١٣}، إلا إن القاعدة الصناعية العربية لم تصل الى الحد الذي يؤهلها للدخول في تصنيع كامل لمكونات الكمبيوتر المادية، ويتعذر على هذه الشركات منفردة او مجتمعه مواجهة الاستثمارات الضخمة أو ملاحقة التطورات السريعة في ظل الاتجاه المتزايد للتكامل الرأسي في صناعة مكونات الحاسوب .

معايير مجتمع المعلوماتية :

^{١١} زحلان ، انطوان ، العرب وتحديات العلم والثقافة :تقدم من دون تغيير ، ص 200
^{١٢} علي،نبيل ، مصدر سبق ذكره ،ص219
^{١٣} يونس ، عبد الرازق ، " نقل تكنولوجيا الحاسوب الى الاردن : خيار استيراد أم خيار تصنيع " ، المجلة العربية للإدارة ، م14، ع2، 1990

استنادا الى عدة دراسات حول مجتمع المعلوماتية، استخلص ويليام مارتين ،خمسة معايير هي :

- المعيار التكنولوجي: تصبح به تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية لانتشار تطبيقاتها في المكاتب والمصانع والتعليم والمنزل.

- المعيار الاجتماعي: يتأكد دور المعلومات كوسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة ونشر وعي

الحاسوب والمعلومات و يتاح للعامة والخاصة معلومات على مستوى عال من الجودة.

- المعيار الاقتصادي: تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد اقتصادي أو

كخدمة أو سلعة ومصدر للقيمة المضافة ولخلق فرص جديدة للعمالة.

- المعيار السياسي: تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال

مشاركة الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي ومشاركته في رسم سياسة التطوير الخاصة بالدول،

والمعروف أن زيادة الوعي التكنولوجي والمعرفي تعمل على تقليص احتكار السلطة السياسية

لعملية فرض القرارات والتعميم بخصوص مستقبل الدول.

- المعيار الثقافي: الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (احترام الملكية الذهنية، والحرص على

حرمة البيانات الشخصية، والأمانة العلمية).

بمقارنة بسيطة للمعايير السابقة مع مجتمعنا العربي نتوصل الى نقاط التخلف القائمة في المجتمع العربي

في وقتنا الحالي وتجمال بالنقاط التالية:-

- غياب الروح العلمية: مما ينعكس على المظاهر الاجتماعية مثل انعدام الثقة بالبحث العلمي،

وجدوى الحلول العلمية وعدم احترام الاختصاص.

- قتل الروح الابتكارية: وذلك بسيطرة إنصاف الموهوبين على المراكز الحساسة المتحكمة.

- عدم وجود الاهتمام الجدي بالتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الذهنية.
- الاعتماد على الخبرة الأجنبية في كثير من مشاريع نظم المعلومات العربية.
- تحول العديد من علمائنا العرب من صناع علم الى رواة له فقط.^{١٤}

^{١٤} علي،نبيل ، مصدر سبق ذكره ،بتصرف (276-279)

الفصل الثاني

تكنولوجيا المعلومات في فلسطين (الاتصالات والحاسوب) وتأثيرها باتفاق اوسلو

الفصل الثاني

قبل عام 1994 (قبل أوسلو)

واجه القطاع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الحكم الاسرائيلي ظروفًا صعبة، وتدهوراً مستمراً بسبب الكثير من المشكلات والعراقيل والمعوقات التي وضعها الاحتلال، وحالت دون تطوير هذا القطاع الحيوي، الهام ونموه، وأدت بالتالي إلى زيادة ارتباطه بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وتعميق تبعيته له.

وتصنف المعوقات التي واجهت القطاع الاقتصادي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي حتى عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية عام 1994م إلى نوعين هما:

أولاً: المعوقات الناجمة عن سياسة الحكم الإسرائيلي.

ثانياً: المعوقات الداخلية (الذاتية).

أولاً: المعوقات الناجمة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي :-

لم تكن السلطات الإسرائيلية معنية بأي شكل من أشكال التطوير و النمو للقطاع الاقتصادي، بل كانت إجراءاته كلها تهدف إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، و بالتالي منع تطوير القطاع الصناعي والتجاري و لتحقيق ذلك أصدرت أكثر من 900 أمر عسكري.

ولعل من تلك الإجراءات و الأساليب ما يلي :-

- فرض الضرائب الباهظة على المنتجات الفلسطينية، مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج وضريبة الدخل، إضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام والآلات المستوردة من إسرائيل أو الخارج الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح، و بالتالي عدم قدرة الكثير من المصانع على الاستمرار مما اضطرها لإغلاق أبوابها^{١٥}.
- إغراق السوق المحلية بالمنتجات الإسرائيلية دون أية قيود خاصة في ظل عدم وجود سلطة وطنية في الأراضي الفلسطينية قادرة على حماية الصناعات الوطنية الوليدة، و بالتالي وضع الصناعات الفلسطينية أمام منافسة غير متكافئة مع المنتجات و السلع الإسرائيلية.
- وضع صعوبات لقطاع الصناعة في استيراد المواد الخام اللازمة مباشرة سواء كانت أولية أو تصنيعية مما يضطر أصحاب المصانع إلى الاستيراد عبر وكلاء إسرائيليين، الأمر الذي ترتب عليه زيادة التكاليف و تأخير استلام المواد الخام في أوقاتها أحيانا مما أعاق العملية الإنتاجية.
- منع سلطات الاحتلال تطوير وبناء البنية التحتية اللازمة للصناعة في الأراضي الفلسطينية كالطرق وشبكات الكهرباء أو إنشاء مناطق صناعية.

^{١٥} عورتاني، هشام، الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، ندوة جامعة النجاح 1999

- إغلاق المصارف والبنوك والمؤسسات المالية التي كانت قائمة في الضفة والقطاع قبل احتلال إسرائيل لها، وبالتالي إنهاء دور النشاط المصرفي الذي كان ضروريا لدعم وتطوير وإنشاء الصناعات الوطنية من خلال تقديم القروض لها.¹⁶
- وضع الكثير من القيود والعقبات الإدارية والقانونية لإقامة المصانع في الأراضي الفلسطينية ومنع إعطاء التراخيص اللازمة لإنشائها.
- فقدان الأسواق الخارجية ويرجع ذلك للعراقيل التي كانت تضعها إسرائيل أثناء عملية تسويق المنتجات الفلسطينية في الخارج، إضافة إلى المقاطعة العربية لإسرائيل وإلى المنتجات القادمة من داخل الأراضي الفلسطينية، مما ترتب عليه في كثير من الأحيان فقدان المنتج الفلسطيني للأسواق الخارجية العربية والدولية.

ثانيا : المعوقات الداخلية " الذاتية " :-

لعل معظم المعوقات الذاتية قد نجمت عن الوضع السياسي للأراضي الفلسطينية من جانب، بالإضافة إلى غياب سلطة وطنية قادرة على وضع برنامج تنموي وإستراتيجية تصنيع مناسبة تتلاءم مع احتياجات القطاع الصناعي من جانب آخر، ولعل أهم تلك المعوقات النقص في التمويل ومشاكل التسويق وقلة الخبرة العلمية والعملية.

¹⁶ سلطة النقد الفلسطيني ، تطور القطاع المالي في ظل السلطة الفلسطينية ، حالة دراسية 1999

• نقص التمويل:-

واجهت الصناعة الفلسطينية بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال ما حرم القطاع الصناعي من مصدر هام و رئيسي لتميمته. كما قامت السلطات الإسرائيلية بمنع دخول الأموال إلى الأراضي الفلسطينية أو وضع العراقيل أمام دخولها، حتى المعونات الخارجية من الولايات المتحدة أو بعض الدول الأوروبية كانت تشترط إسرائيل دخول البضائع عن طريقها للأراضي الفلسطينية، ونتيجة لذلك اعتمدت المنشآت الصناعية الفلسطينية على التمويل الذاتي حيث شكل التمويل الذاتي 98.6% في المنشآت الصغيرة التي تشغل أقل من "8" عمال ونسبة 93.8% للمنشآت الصناعية التي يعمل بها أكثر من "8" عمال، مما عرقل عملية نمو تلك الصناعات، واستمرارها بشكلها الحالي الصغير الحجم.

• مشاكل التسويق:-

يعتبر التسويق من أهم المعوقات التي واجهت القطاع الصناعي أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية و قطاع غزة، وما زال القطاع الصناعي يعاني من مشاكل التسويق حتى بعد توقيع اتفاق اوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية وعودة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب سيطرة إسرائيل على كل المعابر التي من خلالها يمكن تصدير المنتجات المصنعة، وأهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي :-

أ. صغر حجم السوق المحلية و عجزها عن استيعاب الإنتاج الصناعي المحلي، م ع تدهور وضع المستهلكين تحت الاحتلال و انخفاض القوة الشرائية لديهم، حيث أضر ذلك بكثير من الصناعات،

خاصة نتيجة إغلاق منافذ التسويق الداخلية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بين المدن الفلسطينية أو بين الضفة وقطاع غزة والأسواق الخارجية، وترتب على هذا الوضع أن عدداً محدوداً من الصناعات كانت تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، حيث أن 20% من مصانع قطاع غزة كانت تعمل بأقل من 50% من طاقتها الإنتاجية، أما الصناعات التي كانت تعمل بنسبة 90% من طاقتها الإنتاجية لا تزيد نسبتها عن 5% فقط.^{١٧}

ب. المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية ومنتجات الصناعة الإسرائيلية، حيث فتحت إسرائيل أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للسلع والمنتجات الإسرائيلية وهذا واضح من خلال حجم صادرات إسرائيل للأراضي الفلسطينية التي بلغت حوالي 960 مليون دولار عام 1987م.

ج. المنافسة بين الصناعات المحلية، نظراً لصغر السوق المحلية وحرمان المنتجات الوطنية من الأسواق الخارجية وإغراق السوق المحلي بالمنتجات الإسرائيلية، اشتدت المنافسة بين الصناعات المحلية نفسها مما ترتب عليه تكبد الصناعات المحلية الكثير من الأضرار، حيث تبين من خلال مسح ميداني لقطاع الصناعة في غزة عام 1993م أن 46% من الصناعات تعاني منافسة كبيرة من المؤسسات المحلية الأخرى.^{١٨}

• اللوازم و التجهيزات الصناعية :-

^{١٧} واقع الصناعة في قطاع غزة، نتائج المسح الميداني، اتحاد الصناعيين، 1993 .

^{١٨} نفس المصدر السابق .

في الواقع من الصعب أن تقوم صناعة ناجحة ومتطورة دون توفر اللوازم الصناعية والتجهيزات الضرورية لقيامها، ومن أهم معوقات القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة خلال سنوات الاحتلال افتقارها إلى اللوازم والتجهيزات الصناعية كالمواد الخام والمعدات والآلات والطاقة.

أ. المواد الخام :-

تفتقر الأراضي الفلسطينية إلى المواد الخام اللازمة للصناعة ، لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على الأسواق الإسرائيلية والأجنبية في استيراد هذه المواد ، حيث تقدر نسبة المواد الخام المستوردة من إسرائيل لقطاع غزة مثلاً بـ 87.67% أما نسبة المواد الخام المستوردة من دول أجنبية فتقدر بـ 3.14% إضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية الفلسطينية من مشاكل في الحصول على المواد الخام وارتفاع أسعارها والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني الإسرائيلي على المعابر من إسرائيل إلى القطاع .

ب. المعدات و الآلات:-

يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة والإنتاجية من جانب، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر، لان معظم الآلات و المعدات المستخدمة في المصانع أما قديمة أو متخلفة تكنولوجياً، مما يترتب عليه تعطلها في الكثير من الأحيان وكلفة صيانتها العالية، بالإضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية من معوقات من استيراد الآلات و المعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيلية من فرض رسوم

جمركية عليها وإجراءات الترخيص والفحص الأمني، ما يبين مدى معاناة القطاع الصناعي في هذا المجال والذي حال دون تطويره ونموه وزيادة كفاءته الإنتاجية.

ج. الطاقة :

تحكمت إسرائيل في مصادر الطاقة من كهرباء ووقود وبالتالي أصبحت كل المنشآت الصناعية الفلسطينية تحت سيطرة شركة الكهرباء الإسرائيلية حيث عانت من انقطاع التيار المستمر من جانب، وارتفاع كلفة الكهرباء من جانب آخر، وما يترتب على ذلك من أضرار وخسائر تلحق بالقطاع الصناعي، حيث تبين من المسح الميداني للصناعة في قطاع غزة أن 15% من المصانع في القطاع تملك مولدات كهربائية وأن نسبة 85% تعتمد على إسرائيل في الحصول على الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات والتي تتحكم فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتشكل هذه النسبة الجزء الأكبر من المنشآت الصناعية.¹⁹

• الخبرة الفنية و غياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي:-

من الواضح أن الخبرة الفنية و التقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج، والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا زيادة الطاقة الإنتاجية، إلا أن إسرائيل كانت ومازالت تضع المعوقات والحواجز لمنع استيراد التكنولوجيا أو إعاقه وصولها، إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية الناجمة عن نقص مؤسسات التعليم الفني والتقني، حيث عرقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي

¹⁹ مؤتمر الطاقة في فلسطين ، جامعة النجاح ، 2000

إنشاء تلك المؤسسات و المعاهد الفنية المتخصصة التي يمكن الاعتماد عليها في تخريج العمالة المدربة

اللازمة لمواكبة التقدم التقني والفني لتطوير القطاع الصناعي، يضاف إلى ما سبق ذكره غياب التنسيق

والتنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي، والذي يعتبر الأساس لإعادة هيكلة هذا القطاع وزيادة التنسيق والتعاون

بين المؤسسات الصناعية.

و قطاع الاتصالات في فلسطين كغيره من القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني مر بتجارب مفصلية خلال

فترة الحكم الإسرائيلي من 1967- 1994 إذ خضع و لفترة طويلة للسيطرة الإسرائيلية التي سبقت ولادة السلطة

الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ عام 1993. و كانت إسرائيل تعتبر نمو هذا القطاع

هاجسا أمنيا فلجأت إلى تقييده بمجموعة من الأوامر و القيود العسكرية طوال فترة الاحتلال.

و قد ساهم انعدام توفير الخدمات الإسرائيلية في فلسطين و غياب الاهتمام بتطوير شبكة الاتصالات ببقاء

الوضع على حالته البدائية. وقد اشرف البنك الدولي على دراسة مسحية لقطاع الاتصالات في فلسطين ومنطقة

الشرق الأوسط أجريت عام 1992، تبين نسبة توفر خدمة الهاتف الى نسبة عدد السكان في كيلومتر مربع واحد

في بعض مناطق الشرق الأوسط.²⁰

خدمة الهاتف		السكان		المنطقة
نسبة الهواتف للسكان في كم ²	عدد الهواتف	كثافة السكان في الكم ²	عدد الكيلومترات	
4.54	50	210	1.051	الضفة الغربية
2.7	23	1988	716	قطاع غزة
	73		1.767	فلسطين

²⁰ Tarazi, Marwan, Status and Future Telecommunications and Data Networks in Palestine, 1997

3.97	2173	54.7	54.804	مصر
6.49	278	48.1	4.290	الأردن
9.26	350	383.5	3.780	لبنان
3.96	513	70.0	12.960	سوريا

جدول 1

من الجدول السابق نستطيع التعرف الى عدم اهتمام السلطات الإسرائيلية بتوفير خدمة الاتصالات الهاتفية لتغطي كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث توجد في سجلات هيئة البريد والاتصالات الإسرائيلية عند تسليمها الملفات الى السلطة الوطنية الفلسطينية 44000 طلب هاتف جديد لمواطنين في محافظات قطاع غزة و 50000 طلب لمواطنين في محافظات الضفة الغربية. وفي ظل سنوات الاحتلال الإسرائيلي لم يتم السماح باستخدام خدمة الفاكس إلا الى عدد محدد من المكاتب المرخص لها باستخدام هذه الخدمة.

أما خدمة الاتصال للأجهزة الخلوية فقد تم توفيرها من خلال شركات إسرائيلية تنافست فيما بينها على السوق المحلي الفلسطيني شركة بليفون (050) وشركة سيلكوم (052) هذا التنافس الذي سمح لبعض المواطنين في المناطق الريفية من شراء أجهزة خلوية في مناطق لم تصلها خدمة الاتصالات الهاتفية العادية.

التعامل مع أجهزة الحاسوب والشبكات.

في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال فترة 1967 - 1992، وعملية رفض منح

التراخيص لاستيراد معدات الحاسوب من الخارج مباشرة كانت عملية شراء أجهزة الحاسوب ومعداتنا تتم من

خلال الشركات الإسرائيلية فقط التي كانت تتحكم بسعر البيع، لذلك كان من الصعوبة على معظم الأفراد شراء

أجهزة حاسوب خاصة بهم إلا لمن تطلب عملهم وجود جهاز لتسهيل عملهم ، وكان توفر الحاسوب في

المؤسسات التجارية الكبيرة والبنوك و الجامعات والمعاهد والبلديات وبعض المكاتب الذي اعتمد عمله ا على

استخدام الحاسوب في فترة منتصف الثمانينات وبداية التسعينات وكان التركيز بالتعامل مع برامج معالجة

النصوص .^{٢١} وكانت الشركة الرائدة في هذا المجال الشركة العربية للحاسبات الالكترونية (جدعون) التي

تولت حوسبة البلديات الفلسطينية والجامعات في الفترة (1984 - 1990) ، وشركة تادرس للحاسبات. ومع

انتشار الحاسبات الشخصية في منتصف الثمانينات دخلت بعض الشركات الوليدة سوق بيع وتجميع الأجهزة

وكان من الشركات السباقة شركة سامكو في نابلس عام 1980 والتي ابتدأت نشاطها في مجال الالكترونيات

وأجهزة الإنذار ثم تحولت لتدخل سوق الحاسبات الشخصية. وشركة تكني كومب في رام الله. وكان لتخريج الفوج

الأول من طلبة كلية العلوم في جامعة القدس أبو ديس - قسم برمجة الحاسوب الأثر الأكبر في نشر ثقافة

الحاسوب و توليد العديد من الشركات الصغيرة العاملة في مجال بيع مستلزمات الحاسوب.

وفي تطور الشق الذهني (البرمجيات) بعد انتشار الحواسيب الشخصية (PC) توفرت البرمجيات الجاهزة التي

تساعد المستخدمين على أنجاز عملهم وكانت باكورة الشركات الفلسطينية العاملة في مجال البرمجة شركة

جدعون في مدينة رام الله حيث عمدت الى إنتاج برنامج خاص بالبلديات سنة 1987، ومن ثم كانت شركة

^{٢١} ابو عصب ، مؤيد ، مقابلة ، الشركة الوطنية للحاسبات ، 2003

بيسان السباقة بإنتاج أول نظام محاسبة محوسب للشركات الصغيرة سنة 1988²². أما شركة دار الكمبيوتر التي تكونت عام 1986 فقد تجزئت الى شركتين جديدتين عام 1999 وأنتجت الشركتين برنامج معالجة نصوص ثلاثي اللغة وكان الأول من نوعه في العالم العربي وحمل اسم (الكاتب السحري / الناشر) حيث سوقت كل شركة البرنامج بالاسم الخاص بها علماً بأنه نفس البرنامج²³.

دخلت فلسطين عالم الانترنت سنة 1993 وذلك من خلال شراء كرت اتصال بشبكة CompuServe الأمريكية الشهيرة، والتي أوجدت لها وكيلا في إسرائيل ولكن الإقبال على هذه الخدمة ظل قاصراً على الجامعات الرئيسية وفي العام 1993 ساهم مشروع الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بإنشاء أول Bulletin – BBS Board System (مجموعة حوار) بهدف ربط أساتذة الجامعات الفلسطينية بأقرانهم في الجامعات العالمية وكان اسم المشروع (بركة). وفي عام 1995 أي بعد دخول السلطة الفلسطينية وبدعم من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي UNDP تم إنشاء أول مزود خدمة انترنت فلسطيني باسم الشبكة الأكاديمية الفلسطينية Planet والتي وفرت خدمة الربط بشبكة الانترنت لكل الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في فلسطين بسعر زهيد وفي بعض الأحيان وفرت الخدمة مجاناً.²⁴

وقد بادر القطاع الخاص الى خوض تجربة مزودي خدمة الانترنت في فلسطين وكان السباق في هذا المجال شركة Palnet التي تم إنشائها عام 1994 بهدف تزويد المستخدمين بقدرة الربط مع شبكة الانترنت.

²² Palestine IT Directory 2004

²³ ابو عصب ، مؤيد ، نفس المصدر السابق .

²⁴ <http://www.planet.edu/about.php>

• بعد عام 1994 (بعد اوسلو)

اتفاق أوسلو ونشأة السلطة الوطنية الفلسطينية:-

عندما قرر المجلس المركزي الفلسطيني، إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منهما، كان المجلس يتمسك بفهم روح اتفاق إعلان مبادئ بعد إن تم التوقيع عليه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة دولة إسرائيل، جنبا الى جنب مع توقيع راعيي مؤتمر مدريد د للسلام، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية. ولم يكن موضوع وجود كيان فلسطين عاديا بالنسبة لوفد "إسرائيل" الى محادثات الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا المنعقدة في طابا. فقد عبر عضو الوفد (يؤول زنجر)، الذي كان قد شارك بفعالية خاصة في محادثات اوسلو السرية، أن إعلان تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية لا يجوز أن يتم دون الاتفاق والتفاهم معهم، فالموضوع جديد بالنسبة لاتفاق إعلان المبادئ كما يراه الإسرائيليون.²⁵ لم يكن ذلك الموقف مفاجئا للفلسطينيين، فقد كان واضحا ان القراءة الفلسطينية للاتفاق والمنسجمة مع كون منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وقعت الاتفاق لم تترسخ بعد في المنظور الإسرائيلي للاتفاق. وليس هذا مفاجئا ايضا، ما دام بعض المسؤولين الفلسطينيين والعرب وغيرهم لم يدركوا حقيقة التغيير الذي طرا تلقائيا على نصوص الاتفاقية الجامدة والغامضة نتيجة للإضافة الهامة التي طرأت في اللحظات الأخيرة التي سبقت التوقيع على الاتفاق في البيت الأبيض، حيث أضيفت "منظمة التحرير الفلسطينية" في صدر الاتفاق كطرف متكافئ مع حكومة اسرائيل كما اضيفت في نهايته حيث التوقيع كمثل للشعب الفلسطيني.

²⁵ [http:// www. fatah.net / public/newbook/ch2.htm](http://www.fatah.net/public/newbook/ch2.htm)

وليتحقق هذا الاستقلال السياسي كان يجب أن يفهم جيدا كيف نقرأ نصوص الاتفاق المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، فقد جاء في الفصل السادس المتعلق بالنقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات بند رقم (2) ما نصه مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ومن أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتم نقل السلطة حسب قراءتنا الفلسطينية، في القطاعات التالية: التربية والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، فرض الضرائب المباشرة والسياحة. كما جاء في الفصل السابع حول الاتفاق الانتقالي البند (4) ما نصه من أجل تمكين المجلس السلطة الوطنية الفلسطينية من النهوض بالنمو الاقتصادي أثناء تنصيبه يتولى المجلس "السلطة الوطنية الفلسطينية" بالخصوص إنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، وسلطة للملاحة البحرية في غزة، وبنك فلسطين للتنمية، ومكتب فلسطيني لتنمية الصادرات، وسلطة عقارية فلسطينية، وسلطة فلسطينية للمياه، وكل هيكل تم الاتفاق عليه سابقا وفقا للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد السلطات والمسؤوليات. كما نص الفصل الحادي عشر حول التنسيق الفلسطيني - الإسرائيلي في مجال الاقتصاد على ما يلي: (بالنظر للفوائد المشتركة للتنسيق حول تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل منذ دخول هذا الإعلان المبدئي حيز التنفيذ سيقع إنشاء لجنة فلسطينية - إسرائيلية للتنسيق الاقتصادي وذلك لتطوير وتنفيذ مشترك للبرامج المطروحة في البروتوكول بالملحقين الثالث والرابع)، وهذه اللجنة سوف تبدأ اجتماعاتها يوم (93/11/16) في باريس. وقد جاء في الملحق الثاني، حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، البند (3) ما نصه: "خطة للتطوير والاستقرار الاقتصادي تتضمن أرصدة عاجلة للتشجيع على الاستثمارات الخارجية والدعم المالي والاقتصادي، وقيم الطرفان تعاوننا وتنسيقا موحدا مع الجهات الإقليمية والدولية من أجل بلوغ هذه الأطراف".

وفي الملحق الثالث يصبح النص " يتفق الطرفان على إقامة لجنة متابعة إسرائيلية- فلسطينية للتعاون

الاقتصادي تعكف على المسائل التالية". ويسرد الملحق الثالث احد عشر مجالا للتعاون هي: الماء، الكهرباء،

الطاقة، المال، النقل والاتصالات، التجارة، الصناعة، العلاقات الاجتماعية، الموارد البشرية، الحماية والمحيط،

الصحافة والاتصال.. إضافة الى كل برنامج آخر له فوائد مشتركة.^{٢٦}

لقد وضعت صيغة الملاحق الاقتصادية، وغيرها من النصوص، بحيث تفرض خيارا واحدا للاقتصاد الفلسطيني

وهو ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، وقد عبر الاقتصادي الأمريكي الكبير.. توماس شيلنج، الحائز على جائزة

نوبل والمشارك في رئاسة لجنة التوجيه التي أعدت تقرير جامعة هارفرد حول "صيانة السلام في الشرق

الأوسط.. مشروع للانتقال الاقتصادي"، عن عدم الإنصاف في فرض خيار واحد على الفلسطينيين يتمثل بربط

اقتصادهم بالاقتصاد الإسرائيلي. فهو يعتقد ان من حق الفلسطينيين الاختيار بين الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي،

بحيث يضمنون بعد عشر سنوات تقريبا بين وضعهم ووضع الإسرائيليين الذي سيتفوق كثيرا على جيرانهم من

الدول العربية، ولكن هذا الارتباط سيجرهم من الاستقلال السياسي والهوية الوطنية المستقلة أما الخيار الآخر

وهو الارتباط بمحيطهم العربي فهو وان كان سيجعلهم بعد عشر سنوات في وضع اقتصادي اقل من الإسرائيليين

فان وضعهم سيكون أحسن من جيرانهم العرب ولكنه سيمكنهم من تحقيق استقلالهم السياسي.

^{٢٦} منظمة التحرير الفلسطينية، وثيقة إعلان المبادئ، بتصرف، 1996

الحقوق الممنوحة للفلسطينيين في مجال الاتصالات:

تحكم السلطة الوطنية الفلسطينية فقط أجزاء مقطعه ومحدودة من أرض فلسطين، مما أدى الى صعوبة

إجراء النشاط التجاري والخدمات وصعوبة القدرة على تطوير شامل للبنية التحتية، في ظل هذه

الظروف برزت تكنولوجيا الاتصالات كأهم وسيلة تصل المناطق الفلسطينية مع بعضها البعض ومع

العالم كونها وسيلة النقل الأسرع والأكفأ ، وربما الوحيدة في بعض الأحيان لتبادل المعلومات

والمنتجات بين المنتجين والمستهلكين لذا أصبح وجود شبكة اتصالات حديثة من المتطلبات الأساسية

للدولة الفلسطينية^{٢٧}.

وعلى ضوء إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في النرويج في 13/9/1993 والاتفاقيات اللاحقة

لها استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية الخدمات البريدية وخدمات الاتصالات من الإدارة

الإسرائيلية (غزة وأريحا أولاً في 17/5/1994) وباقي الخدمات في مناطق الضفة الغربية في

1995/12/9.

لم تكن خدمات الاتصالات أو خدمات البريد عند تسلمها من الطرف الإسرائيلي بالمستوى المطلوب،

حيث ورثت السلطة عن الاحتلال أجزاء مبعثرة من شبكات الاتصال بعضها مهترئة تماماً في حين أن

البعض الآخر مصمم ليجعل من تلك الأجزاء متممة لشبكة بيزك الإسرائيلية، بل كانت خدمات متدنية

لا ترقى الى تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، كما أنها خدمات غير قادرة على توفير إمكانية تحقيق

^{٢٧} سرطاوي ، بديع ، " مجتمع المعلومات في الاراضي الفلسطينية " ورقة في مؤتمر اسكو في بيروت شباط / 2003

الأهداف الوطنية. وذلك بسبب اعتماد شبكة الاتصالات على شبكة شركة بيزك الإسرائيلية، واعتماد

الخدمات البريدية على نظام الحاسوب الإسرائيلي أيضاً، وبالتالي انقطاع هذه التسهيلات جميعها.²⁸

وحيث أنه من المتعارف عليه بشكل عام أن للاتصالات أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي لأي دولة، وأنه إذا أريد لقطاع الاتصالات التطور الحقيقي لتحقيق

أهداف الأمة، فإنه لا بد أن يعمل على أسس تجارية وتحرير قطاع الاتصالات ضمن خطة تدريجية

مدروسة

حدد اتفاق إعلان المبادئ نطاق الترددات المسموح للسلطة الفلسطينية أن تستغلها في عملية توسعة

شبكة الاتصالات الخلوية أو وسائل الأعلام المرئية والمسموعة، حتى قنوات الاتصال الخاص بأجهزة

الأمن الفلسطيني حددت مسبقاً ولا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تعتمد على تغييرها بدون موافقة الحكومة

الإسرائيلية، مما أعاق كثيرا حركة هيكلية شبكة الاتصالات الفلسطينية ولكن مهما يكن فإن فلسطين

الآن على اتصال مع العالم على الرغم إن الاتصال الدولي مازال يمر عبر شركات الاتصال

الإسرائيلية ولا يوجد خط مباشر من خلال مصر أو الأردن . عملية الاتصال بحد ذاتها تحتم على

الفلسطينيين النظر بعناية للدور الاستراتيجي لقطاع الاتصالات في بناء اقتصاد تكنولوجيا المعلومات

الفلسطيني .²⁹ ومع نشأة السلطة الفلسطينية اتخذت السلطة الفلسطينية قراراً جريئاً ببناء قطاع

الاتصالات وتخصيصه. وفي عام 1996 قام مستثمرون فلسطينيون في الوطن والخارج باستثمار 65

مليون دولار لبناء شركة الاتصالات الفلسطينية PaITel التي قامت ببناء شبكة اتصالات رقمية

²⁸ <http://www.mtit.gov.ps/default.asp?page=molkhs2>

²⁹ السرطاوي ، بديع ، مجتمع المعلومات في الأراضي الفلسطينية ، ص 2

متطورة في الضفة الغربية وقطاع غزة .³⁰ وكان هذا العمل بمثابة النقلة النوعية والكمية لاستخدام الانترنت والتواصل ووضع فلسطين على بداية طريق البناء التقني. وقد غطت خدمات الشركة خاصة توفير خطوط الهاتف معظم المناطق الفلسطينية. وبعد دخول السلطة الفلسطينية الى أراضي الضفة والقطاع سعت وتسابقت الشركات الفلسطينية والعالمية لخلق سوق للحاسوب ولولازمه من خلال الحصول على تراخيص استيراد مباشرة دون الحاجة لوجود وكيل إسرائيلي ومن هذه الشركات شركة أنظمة الحاسبات والاتصالات CCS التي مقرها الرئيسي في العاصمة الأردنية والتي افتتحت فرعها في فلسطين عام 1994 بهدف تزويد مؤسسات السلطة بأجهزة الحاسوب المستوردة مباشرة عبر وكالتها الممنوحة لها في الأردن .³¹ والشركة العربية للتقنيات (ATS) والتي تأسست عام 1994 من قبل مجموعة من الشباب الفلسطينيين الذين عملوا في مجال البرمجيات في الأردن والدول العربية وقدمت مجموعة من البرامج المميزة لمؤسسات السلطة الفلسطينية لتحل بدل الأنظمة المحوسبة السابقة التي تعامل معها الجانب الإسرائيلي دون فقدان البيانات المستخدمة.³²

³⁰ <http://www.paltel.net>

³¹ نزال ، مازن ، مدير شركة CCS **مقابلة** ، 2003
³² قاسم ، حسن ، مدير عام شركة ATS ، **مقابلة** ، 2004

الفصل الثالث

جوانب تأثير تكنولوجيا المعلومات في المجتمع الفلسطيني

الفصل الثالث يبحث في الأبعاد المعرفية والتكنولوجية في مجتمع المعلومات بشكل عام وتأثير هذه

الأبعاد في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص. وقد صاغ عالم الاجتماع بيل (Bell) فكرة الأركان

الإحداثية التي تفسر الأطر الاجتماعية وتدرس تماسك المجتمع من خلال وضع مفهوم يوضح تنظيم

المجتمع، فقام بتصنيف المجتمع ما بعد الصناعي "مجتمع المعلومات" إلى ثلاثة كيانات:

"اجتماعية، سياسية، ثقافية. ويشتمل الكيان الاجتماعي على

النواحي الاقتصادية والتكنولوجية ونظم العمل، أما الكيان

السياسي فهو المعنى بتوزيع السلطات والكيان الثقافي يهتم

بالمعاني والرموز وهذه الكيانات تحكمها محاور. فعلى سبيل

المثال يحكم البناء الاجتماعي المحور الاقتصادي بينما يحكم

الكيان السياسي محور المشاركة أما الكيان الثقافي فيحكمه إبراز

الذات والهوية." 33

وفي ضوء الكيانات والمحاور التي أشار إليها بيل Bell نجد أن مجتمع المعلومات تحدث به التغيرات

التالية:

• بروز التخصص في العمل بين أفراد المجتمع بهدف الوصول الى غايات محددة، مما ساعد

على ظهور أنماط سلوكية تتلائم مع حالة المجتمع الجديد والعوامل المعرفية السائدة.

³³ Bell, D. (1973): **The Coming of Post-Industrial Society**: a venture in social forecasting. New York: Basic Books Pub. Co

- نشوء علاقة تنافسية بين البناء الاجتماعي والكيان السياسي وذلك لأن مجتمع المعلومات قائم على تطور البناء الاجتماعي وظهور الجوانب المعرفية والأهمية المعلوماتية مما يسحب البساط من تحت أرجل النخبة السياسية الحاكمة.
- يعتمد ظهور أنماط جديدة في حياة أفراد المجتمع على درجة المعرفة النظرية والإدراكية التي ترتبط بجوانب الثقافة المجتمعية، مما قد يؤدي إلى ظهور النزعة الفردية.
- و مجتمع المعلومات يعتمد على محور رئيسي يكون لب تكوينه عملية المعرفة الموجه لعمليات الإبداع والتجديد والتغيير والتي تعمل على نشأة علاقات وهاكل مجتمعية جديدة. ويتمركز مفهوم هذا المجتمع الجديد حول القطاع الاقتصادي المعنى بالإنتاج والخدمات وتقسيم فئات العمل

• الأبعاد المعرفية والتكنولوجية في مجتمع المعلومات :

يسمى مجتمع ما بعد الصناعة بالمجتمع المعرفي وقد اعتمد بيل (Bell) على بعدين في تحديده لمجتمع المعرفي هما:

أ- تنامي مصادر التجديد والاختراعات القائمة على البحث والتطوير وازدياد العلاقة الوثيقة بين العلم والتكنولوجيا وذلك بسبب مركزية المعرفة النظرية.

ب- كون مؤشرات معدل الناتج القومي ونوع العمل قائمة بصفة كبيرة على الحقل المعرفي، ويتجلى ذلك بوضوح في طبيعة تقسيم المهن التي تركز على الخدمات المعلوماتية.³⁴

³⁴ مصدر سابق (Bell, D. (1973)

ويمكن القول: هناك علاقة طردية بين الأبعاد المعرفية والتكنولوجية في مجتمع المعلومات، فاجتماعهما معا يمثل سمة الألفية في هذا القرن ويتضح ذلك من اتجاه المجتمعات الآن إلى التخطيط المستقبلي الدائم والقائم على البحث العلمي والوعي الفردي لمتطلبات الغد وتنمية روح التجديد والابتكار. ويرتبط كل ذلك بالأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة التي تنقسم إلى تقنية معلوماتية من حيث استخدام الكمبيوتر وتقنية اتصالية، لذا فأبعاد استشراق المستقبل التقني لا بد أن تضع في الحسبان عملية نقل التكنولوجيا، متابعة خطوات النمو التقني، معالجة العوائق والاهتمام بالعنصر البشري لأنه العامل الأساسي والمحرك لتطور المجتمع وتحوله إلى مجتمع المعلومات.³⁵

أما بالنسبة ل علاقة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات بالمجتمع العربي و الفلسطيني فإنه كغيره من المجتمعات مقيد بثلاث أمور هي (البعد التقني، البعد التنظيمي، البعد الثقافي الأخلاقي).

البعد التقني، كوننا مستهلكين لتكنولوجيا الحاسوب لا منتجين لها، فان قدرتنا على توجيه المتغير التكنولوجي ضئيلة للغاية ومساحة المناورة المتاحة للخيار التكنولوجي ضيقة الى حد كبير. وعلى صعيد البعد التنظيمي يسعى الكثيرون من الداخل والخارج لفرض الحتمية التنظيمية ممثلة في الوصفة الغربية للتنمية الاجتماعية " ثلوث الرأسمالية، الديمقراطية، والاقتصاد الحر "، ونلمس ذلك بالضغوط التي تمارس علينا حاليا لإدخالنا تحت مظلة العولمة .³⁶ وعلى صعيد البعد الثقافي الأخلاقي يحاول البعض

³⁵ Howkins, J.& Valantin,. R. (1997) **Development and the Information Age**: four global scenarios for the future of information and communication technology. Ottawa: International Development Research Center.

³⁶ ياسين، السيد، ... وآخرون، العرب والعولمة، ص243.

فرض وصاية على العقل العربي، بادعائهم امتلاك الحقيقة المطلقة والقدرة على الإجابة الشافية لكل

المشاكل الراهنة.^{٣٧}

الجانب الاجتماعي

• مشاركة القطاع النسوي

عمل المرأة بشكل عام كان وما يزال مرفوضاً تماماً، وموضع انتقاد كبير من جانب شريحة كبيرة من الناس، بحجة أن العمل يبعد المرأة عن بيتها وعن أطفالها ويحرمهم من الرعاية اللازمة. وتزداد الانتقادات في حالة عمل المرأة في قطاعات معينة أكثر منها في قطاعات أخرى كعملها في قطاع تكنولوجيا المعلومات، لأن طبيعة العمل في هذا المجال تختلف عنها في مجالات أخرى من حيث عدد ساعات الدوام وتميزه بالدقة والجدية أكثر من غيره من التخصصات^{٣٨}. حيث أوكل للمرأة الأعمال الروتينية كمدخلة بيانات أو أعمال السكرتاريا، ولكن الحاسوب مكن المرأة من مزاوله عملها من داخل المنزل، مما يمكنها من الجمع بين واجباتها الأسرية والمهنية خاصة للعاملات في مجال البرمجة وتطوير النظم. وللمرأة دور أساسي في نشأه أبنائها وتدريبهم على التعامل مع الحواسيب منذ الطفولة.^{٣٩} ومتابعة استخدامهم لشبكة الانترنت. ومع افتتاح قطاع الاتصالات الفلسطينية وفرت شركة الاتصالات ما يقرب 2000 وظيفة للمرأة العاملة. وخلقت السلطة الفلسطينية منهاج تعليمي جديد في مدارسها يعتمد على تدريس الحاسوب من خلال مساق التكنولوجيا مما أوجد فرص عمل للعديد من خريجات الجامعات الفلسطينية الحاصلات على شهادات في تخصصات تكنولوجيا المعلومات.

• التواصل الأسري

^{٣٧} علي، نبيل، مصدر سبق ذكره، بتصرف (255-257)
^{٣٨} "المرأة في قطاع التكنولوجيا الفلسطيني غياب أم تغيب؟"، انترنت، ع 7، ربيع 2004
^{٣٩} عبد الله، غسان، "المرأة والحاسوب"، أفاق علمية، م 5، ع 29، ص (12..14)

منذ حصول شركة الاتصالات الفلسطينية على امتياز خدمات الهاتف الثابت والجوال في الضفة القطاع في كانون ثاني 1997 حدث تطور كبير على أعداد الهاتف الثابت والجدول التالي يبين الفرق الحادث في نسبة التوزيع علما أن شركة الاتصالات نجحت بإيصال خدمة الهاتف الثابت الى 96% من السكان^{٤٠}.

متوسط لكل 100 شخص	2000	1997	نوع الهاتف
8.6	272212	83621	الهاتف الثابت
17.6	285000	25000	الهاتف الجوال

جدول 2

مع توفر هذه الخدمة أصبح بإمكان كل المواطنين في الأراضي الفلسطينية التكلم بحرية مع أهاليهم في داخل الوطن وخارجه بسهولة ويسر، رغم أن تكلفة المكالمات مازالت مرتفعة نسبيا عن الدول العربية المجاورة لكن توفر الخدمة بالجودة الحالية يغطي على ذلك. ومع انتشار استخدام الانترنت صار بالإمكان الاستغناء عن الرسائل العادية من خلال استخدام البريد الإلكتروني و برامج المحادثة عبر شبكة الانترنت. ومع توفر خدمات الاتصال بين كافة أنحاء مدن وريف فلسطين جسرت الهوة بين المدينة والريف وأصبح بإمكان الطالب القاطن في إحدى قرى شمال فلسطين الربط على شبكة الانترنت من منزله أو من مدرسته بعد توفر خدمة خط الاتصال أساس عملية الربط بشبكة الانترنت ومن الخدمات الجديدة التي قدمتها شركة الاتصالات الفلسطينية خدمة الربط بشبكة الانترنت دون الحاجة الى وسيط أو مزود خدمة الانترنت وذلك من خلال الاتصال برقم مجاني يسمح للمستخدم الربط بشبكة الانترنت.^{٤١}

^{٤٠} شركة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، 2002
^{٤١} مشروع الانترنت بدون اشتراك، ورقة مقدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية، 2004

الجانب الاقتصادي

يعيش معظم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت خط الفقر، وتحديداً الوضع في قطاع غزة أكثر حيث تصل نسبة الفقر الى 75%. حسب المعطيات التي نشرها البنك الدولي في تقريره السنوي (تموز 2003)، وصلت البطالة الى مستوى يتراوح بين 53% في الضفة الغربية و60% في قطاع غزة.

في هذا المجال يجدر الانتباه الى حقيقة هامة هي التكاثر السكاني الكبير الذي شهدته المناطق الفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع كبير في عدد السكان خلال التسعينات خاصة بعد حرب الخليج التي أدت إلى تهجير مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين من دول الخليج، وعودتهم إلى الأراضي الفلسطينية.⁴²

قوة العمل الفلسطينية التي وصلت عام 1992 الى 350 ألف عامل، ارتفعت بنسبة 180% عام 99 لتفوق الـ 630 ألفاً. النمو الاقتصادي العام الذي تحقق بين الأعوام 1997-2000 (حتى اندلاع الانتفاضة) تراجع على ضوء تراجع النمو الاقتصادي للفرد. حيث كان عدد العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي حوالي 120 ألف عامل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى ولكن بعد اندلاع الانتفاضة تناقص عدد العاملين في إسرائيل الى إن بلغ حوالي 20 ألف⁴³ عامل فقط مما يعني قطع هذا الشريان الحيوي، وبقيت الأغلبية الساحقة من السكان دون مصدر رزق. ورد في تقرير البنك العالمي الى انه باستثناء ثلث السكان الذين يتقاضون رواتبهم من السلطة الفلسطينية، ليس هناك أي مصدر حقيقي لتشغيل العمال في القطاع الإنتاجي. وحده العمل في إسرائيل يعتبر

⁴² فينكلر، اون ، "ميول في الاقتصاد الفلسطيني قبل اتفاق اوسلو وبعده"، مجلة الشرق الجديد 2002

⁴³ Dow Jones Newswires, **Economists Call For Modernization Of Palestinian Economy**, 27 Jan 2004

مصدر رزق إضافي، ولكن ذلك موجود فقط عندما توافق إسرائيل على فتح المعابر ومنح العمال تأشيرات

الدخول.^{٤٤}

هذا الواقع جعل قضية إيجاد أماكن عمل جديدة للكثيرة من العاطلين عن العمل ولالأجيال الجديدة التي

تدخل سوق العمل سنويا، القضية الرئيسية، ودونها سيبقى الكيان الفلسطيني رهينة للقرارات والمصالح الإسرائيلية.

ويبقى السؤال الأساسي: هل استغلت السلطة الفلسطينية السنوات التي سبقت الانتفاضة لبناء دعائم الاقتصاد

المستقل؟ والى أي مدى كانت هناك سياسة مبرمجة من قبل السلطة نحو خلق أماكن عمل جديدة وتخفيض نسبة

الارتباط بإسرائيل؟

الأمر الوحيد الذي يحول دون الانهيار الكامل والمجاعة هو الدعم الخارجي، الذي يصل إلى 80 مليون دولار

شهريا، أو مليار دولار سنويا. وينفق 50 مليون شهريا على شكل رواتب من السلطة الفلسطينية، تصل على

شكل أجور ل 140 ألف موظف وشرطي في جهازها. وتصل الـ 30 مليون دولار الباقية للمنظمات الأهلية

والإسلامية.^{٤٥}

والأمل الوحيد هو إعادة تأهيل العمالة للعمل في مجالات جديدة مثل صناعة البرمجيات والمنافسة بها من حيث

تدني التكلفة مقابل الدول المتقدمة مستفيدين من نجاح الهند وسنغافورة بذلك.^{٤٦} وثورة الاتصالات التي شهدتها

الأراضي الفلسطينية خلقت فرص عمل للعديد من العمالة السابقة في تمديد وصيانة شبكات الاتصالات الجديدة

المركبة.

⁴⁴ The World Bank, **Middle East and North Africa Region**, Report

⁴⁵ World Bank Report, **Middle East Economic**, 2003

^{٤٦} الفضا، خالد، التقنيات الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية ،

الباحثة الإسرائيلية، تسونيت فتائل كوبرواسر، تستخلص في بحث أجرته حول الموضوع، "إن السلطة

الفلسطينية لم تهتم إطلاقاً بخلق أماكن عمل منذ نشوئها عام 1994".^{٤٧} الانتقاد الذي توجهه الباحثة للسلطة

الفلسطينية يتعلق بغياب استراتيجية واضحة لخلق أماكن عمل: "لم يتم بناء مناطق صناعية أو تجهيز البنية

التحتية لتنظيم قوة العمل، كما لم تتخذ الخطوات اللازمة لجذب الاستثمارات". بدل كل ذلك، يضيف البحث، "بدل

المسؤولون في السلطة الفلسطينية مجهوداً كبيراً في سبيل ضمان الاحتكارات الاقتصادية، التي سيطرت على

استيراد الوقود والطحين والسكر والسجائر والأسمنت والفولاذ. وأدخلت هذه الاحتكارات لجيوب المسؤولين

والمقربين منهم أموالاً طائلة. كما انصب اهتمام السلطة في بناء مشاريع ذات طابع سيادي مذهري، مثل

المطار ومحطة توليد الكهرباء وميناء غزة، الأمر الذي رسخ ارتباط سوق العمل الفلسطينية بإسرائيل". أما

بخصوص قطاع الاتصالات الفلسطيني فأن شركة الاتصالات حصلت على امتياز احتكاري لعدة سنوات لإدارة

شؤون شبكة الاتصالات الفلسطينية دون وجود منافس لها، مما جعلها تعتمد تعرفه اتصال أعلى من تعرفه

الاتصال في الدول العربية المجاورة وسبب ذلك غياب دور وزارة الاتصالات في تنظيم قطاع الاتصالات

الفلسطيني، وعدم وجود أطر تنظيمية وقانونية تخدم نمو هذا القطاع في سنوات منح الامتياز لشركة الاتصالات

الفلسطينية. ولكن الجانب المشرق لدعم تكنولوجيا المعلومات للاقتصاد الفلسطيني هي عقود تصميم البرامج التي

وقعتها شركات البرمجة المختصة مع الدول العربية في معرض جيتكس في الإمارات عام 2002.^{٤٨}

^{٤٧} كوبرواسر، تسونيت، "الاقتصاد الفلسطيني"، هارتس، 8 شباط 2002
^{٤٨} ابو دقة، مشهور، المدير التنفيذي، PITA مقابلة، 2002

E-Commerce التجارة الإلكترونية

قبل الإسراع نحو تعريف التجارة الإلكترونية يجب أن نعرف أن مفهوم التجارة الإلكترونية يتكون من

مقطعين:-

الأول: " التجارة Commerce" وهذا المقطع يعبر عن نشاط تجارى واقتصادي معروف لدينا ويتم من خلاله

تداول السلع والخدمات وفقا لقواعد ونظم متبعة ومتفق عليها.

الثانى: " الإلكترونية Electronic" والمقصود به هو القيام بأداء النشاط الاقتصادي "التجاري" باستخدام

تكنولوجية الاتصالات الحديثة مثل شبكة الانترنت والشبكات والأساليب الإلكترونية. ومم سبق يمكن ان نعرف

التجارة الإلكترونية

"هى عمليات الإعلان والتعريف للبضائع والخدمات ثم تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ثم ال شراء

والبيع لتلك البضائع والخدمات ثم سداد القيمة الشرائية عبر شبكات الاتصال المختلفة سواء الانترنت أو

غيرها من الشبكات التي تربط بين المشتري والبائع"⁴⁹.

أنماط التجارة الإلكترونية Categories of Electronic Commerce

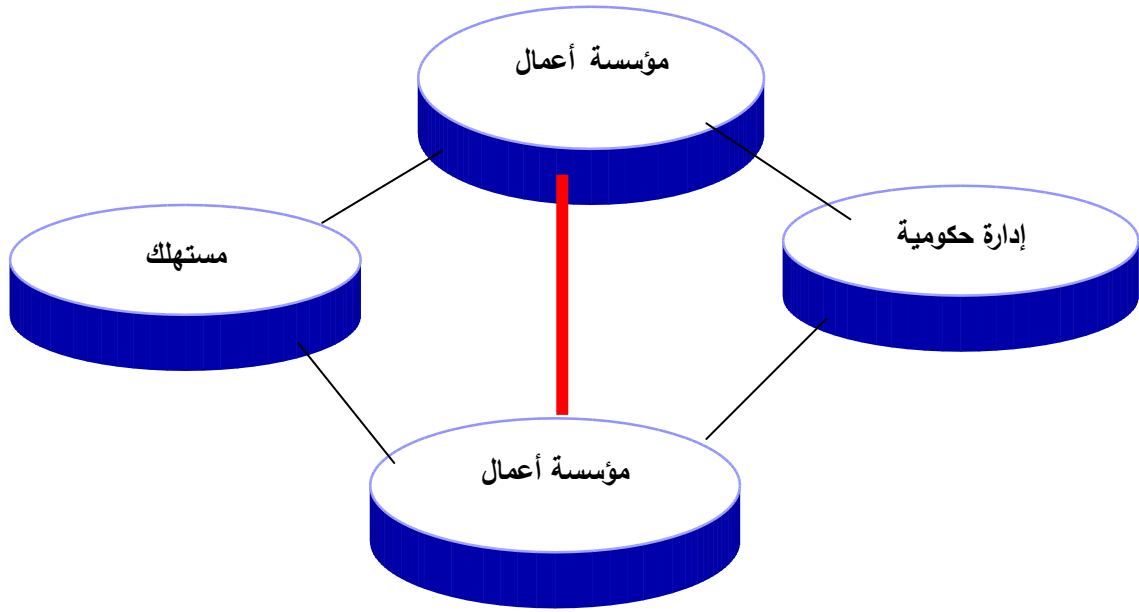
للتجارة الإلكترونية مجموعة من الأنماط التي تدور حولها والشكل التالي يبين بعض تلك الأنماط حيث

يمكن النظر إلي التجارة الإلكترونية علي أنها مفهوم متعدد الأبعاد يمكن تطبيقه واستخدامه في أكثر من نمط

وشكل كما يلي :-⁵⁰

⁴⁹ Curtin, Caitlin , E-COMMERCE Reality, 2003 , P 12

⁵⁰ Curtin, Caitlin , E-COMMERCE Reality, 2003 , P 23



الشكل التوضيحي 2

١. مؤسسة أعمال - مؤسسة أعمال

وهذا النمط يتم بين مؤسسات الأعمال بعضها البعض من خلال شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لتقديم طلبات الشراء للموردين والعارضين، وتسليم الفواتير وإتمام عمليات الدفع، وهذا النمط من التجارة الإلكترونية موجود من سنوات عديدة خاصة في تبادل البيانات إلكترونياً من خلال الشبكات الخاصة.

٢. مؤسسة أعمال - مستهلك

هذا النمط من التجارة الإلكترونية يمثل البيع بالتجزئة في التبادل التجاري العادي، وقد توسع هذا النوع بشكل كبير مع ظهور شبكة الإنترنت، فهناك الآن ما يسمى بالمراكز التجارية للتسوق تقدم خدماتها من خلال عرض السلع والخدمات، لصالح المؤسسات وتقوم بتنفيذ الصفقات التجارية من حيث عمليات الشراء والبيع من خلال شبكات الإنترنت، ويتم الدفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعاً بطاقات الائتمان أو الشبكات الإلكترونية أو نقداً عند التسليم. وفي فلسطين خطت شركة بالنت Palnet الرائدة في توفير خدمة الإنترنت خطوة موفقة عند

إطلاقها مشروع PalTime⁵¹ كأول مشروع تجاري إلكتروني فلسطيني في سبتمبر 2002 ، وركز القائمون

على هذا المشروع بتسويق منتجات يتم تصنيعها في فلسطين فقط مثل المطرقات و أعمال السيراميك و

المأكولات الشعبية .

٣. مؤسسة أعمال – إدارة حكومية

هذا النمط يغطي كل المعاملات بين الشركات والهيئات الحكومية. فعلى سبيل المثال، في الولايات

المتحدة يتم الإعلان عن المشتريات الحكومية من خلال شبكة الانترنت ويمكن للشركات أن تتبادل الردود معها

إلكترونياً. وحالياً يعتبر هذا النمط في مرحله وليده، لكن ه سوف يتوسع بسرعة كبيرة إذا قامت الحكومات

باستخدام عملياتها بأسلوب التجارة الإلكترونية.

٤. مستهلك – إدارة حكومية

هذا النمط جديد نسبياً وبعض الدول العربية تسعى بشكل حثيث لترسيخ استخدامه ، حيث يسمح للمواطن أو

المستهلك من طلب خدمات أو تجهيز معاملات من خلال الانترنت بحيث تكون جاهزة عند مراجعته للدوائر

المختصة، وكانت الإمارات ومصر والأردن وقطر من الدول السبابة بعملية تطبيقه، وفي ظل الظروف الأمنية

والإغلاقات التي يمارسها الجيش الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين ، يكون ربط مؤسسات و وزارت السلطة

الفلسطينية من خلال شبكة الانترنت وسيلة للتسهيل على المواطنين من أجل إنجاز أعمالهم المرتبطة

بمؤسسات السلطة دون التعرض لصعوبات التنقل بين المدن الفلسطينية المغلقة والمحاصرة عموماً⁵².

⁵¹ <http://www.paltime.com/index.htm>

⁵² أبو دقة ، مشهور ، الحكومة الإلكترونية : أقصر الطرق للامركزية ، ندوة في جامعة بيرزيت ، 2004/4/4

تأثير التجارة الإلكترونية

لم تعد التجارة الإلكترونية من الأحلام المستقبلية كما كان في القرن الماضي . فهي تتم الآن بصورة ناجحة وخاصة في الدول المتقدمة تكنولوجيا، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة، اليابان وأوروبا هي الرائدة لهذه التجارة، في مفهومها وتحقيقها. فهي تتطور بصورة سريعة لديهم خاصة مع ازدياد الاستثمارات المباشرة في تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات . وبعد إتاحة الانترنت لعامة الناس بعد أن كانت قاصرة على هيئة حكومية واحدة فقط والنمو السريع للانترنت سيؤثر بدوره على درجة فاعلية التجارة الإلكترونية، التي ستكون في المستقبل السمة السائدة للمجتمع التجاري في المجتمعات ككل سواء كانت عربية أو غير عربية، حيث ستحاول الشركات استغلال كل إمكانياتها في التجارة الإلكترونية ، مما سيؤدي بدوره الى تقدم العمليات التجارية في مجتمعات العالم بصورة تفوق كل توقعات العملاء والمستهلكين، من حيث تعريف و تحديد السوق أو خلق أسواق جديدة بأكملها. فكل الشركات التي تتجاهل التكنولوجيا الحديثة سوف تتأثر بهذه التغيرات في الأسواق، وعلى حد سواء فإن أعضاء المجتمع سوف يكونوا ظاهرين بصورة جيدة لشراء السلع والوصول للمعلومات والخدمات والتفاعل مع الهيئات الحكومية. فالاختيار سوف يكون ممتد بصورة كبيرة وسوف تستبعد القيود والجغرافية والزمنية – فالتأثير الإجمالي على أسلوب الحياة سوف يشمل كل أمور الحياة ، وسوف يكون ملحوظا خلال الأعوام القليلة القادمة. وللتجارة الإلكترونية تأثير على عدد كبير من الأنشطة التجارية نذكر منها مايلي:

• التسويق، المبيعات وترويج المبيعات.

• خدمة ما قبل البيع، العقود التي من الباطن.

• التمويل والتأمين.

• المعاملات التجارية: الطلب ، التوزيع ، الدفع.

• خدمة وصيانة المنتج.

• استخدام الخدمات العامة والخاصة.

• النقل.

فمن المتوقع أن تؤثر التجارة الإلكترونية تأثيراً كبيراً وسريعاً على الشكل التنافسي للسلع وعلى شكل الأسواق

وشكل حركة الأفراد في الأسواق التقليدية للسلع.

السمات المميزة للتجارة الإلكترونية^{٥٣}

تتصف التجارة الإلكترونية والتي ظهرت كمفهوم جديد نسبياً في القاموس التجاري خلال السبعينيات بعدة سمات

منها:

أ. عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي العملية التجارية.

ب. عدم وجود أي وثائق ورقية متبادلة عند إجراء وتنفيذ المعاملات حيث أن كافة عمليات التفاعل بين طرفي المعاملة تتم إلكترونياً.

ج. التفاعل الجماعي أو المتوازي أو بمعني آخر إمكانية التفاعل مع أكثر من مصدر في الوقت نفسه.
إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية بما فيها تسليم السلع غير المادية على الشبكة.

٥٣ غنيم، رأفت، دور جامعة الدول العربية في تنمية وتيسير التجارة الإلكترونية بين الدول العربية، نشرين ثاني، 2002

تطور حجم التجارة الإلكترونية

تطور حجم التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت تطوراً فاق كل توقعات الدراسات والبحوث والتنبؤات، حيث لوحظ أن هناك تفاوت كبير بين الأرقام الصادرة أو المنشورة من جهات ودراسات مختلفة عن حجم التجارة الإلكترونية خلال الفترة الزمنية الحالية، وقد أدى هذا التفاوت في الأرقام الصادرة إلي عدم وجود رقم محدد لحجم هذه التجارة سواء كان في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتشير التقديرات إلي أن حجم هذه التجارة وصل الي 350 بليون دولار في عام 2000. بينما أشارت التقديرات الصادرة من الاتحاد الأوروبي أن حجم التجارة بين مؤسسات الأعمال التي تمت خلال شبكة الإنترنت قدرت بحوالي 7 بليون ايكو ECU، (العملة الأوروبية الموحدة قبل استبدالها باليورو Euro)، وأشارت التقديرات انه في عام 2002 بلغت قيمة تجارة السلع والخدمات الكترونياً بين الشركات نحو 300 بليون ايكو Ecu.

كما أشارت تقديرات أخرى على شبكة الإنترنت أن عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم قدر بنحو 242 مليون في يناير 2000، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العدد زيادة عن 765 مليون مستخدم نهاية عام 2005. وفيما يلي جدول يبين أهم وأكبر 10 دول مستخدمة للإنترنت على مستوى العالم خلال عامي 1998، 2002 طبقاً لبيانات الاتحاد الدولي للبيانات International Data Corporation.⁵⁴

⁵⁴ Curtin, Caitlin, 2003 , P 38

2002		1998		
عدد المستخدمين	الدولة	عدد المستخدمين	الدولة	الترتيب
154.6	الولايات المتحدة	70.1	الولايات المتحدة	.١
32.9	ألمانيا	10.3	ألمانيا	.٢
23.3	اليابان	8.9	المملكة المتحدة	.٣
23.0	المملكة المتحدة	8,8	اليابان	.٤
23.0	فرنسا	4.0	فرنسا	.٥
13.2	إيطاليا	4.0	كندا	.٦
12.3	كندا	3.4	أستراليا	.٧
9.4	الصين	3.1	إيطاليا	.٨
7.6	هولندا	2.5	السويد	.٩
5.8	أستراليا	2.5	هولندا	.١٠

جدول 3

ومن الواضح أن التطور في التجارة الالكترونية على مستوى العالم كبير جدا ، ومن هنا كان لزاما علينا

اللاحق بهذا الركب بأسرع ما يمكن ، والإحصائيات تشير الى أن هناك نحو 92% من القادرين على التعامل

التجاري الالكتروني يستخدمون مواقع غير عربية ° عبر شبكة الانترنت. لذا يجب أن نسعى عبر التجارة

الالكترونية للتعريف بالسلع الفلسطينية والسياحة في ربوع فلسطين، وتعريف العالم بفلسطين مجتمعا وثقافة

ومنتجات زراعية وصناعية، كما انه توجد حاجة ملحة أيضا الى إدراك أن التجارة الالكترونية لم تعد خيارا نقبل

به او نرفضه ، وإنما أصبحت ضرورة حتمية تفرض وجودها على جميع الاقتصاديين وأصحاب الأعمال في

العالم. و تشارك فلسطين مع اربعة عشر دولة عربية في تطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي

° غنيم ، رأفت ، مصدر سبق ذكره ص 9

يهدف الى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على مدار عشر سنوات (من 1998 حتى 2007).^{٥٦}

الجانب الثقافي والأبحاث العلمية:

أدت تقنيات الاتصال الحديثة إلى خلق نوع جديد من المجتمعات، يطلق عليها أسماء عديدة مختلفة، منها: المجتمع الذكي، أو المجتمع الحاذق، أو المجتمع الافتراضي. والتي أدت الى فرص غير مسبوقة، للتبادل الثقافي، بين الأفراد والمجتمعات، المنتشرون في أماكن متفرقة من العالم. وأهم هذه التقنيات تأثيراً للإرسال التلفزيوني، ووسائل أخرى، مثل: البريد الإلكتروني، وشبكات الاتصال، وقواعد البيانات الضخمة، وشبكات الهاتف الخليوي؛ ما أصبح يحتاج إلى قدرات عقلية خاصة، لاستيعاب الأوضاع الجديدة، التي دخلت إلى المجتمع، نتيجة لتقانات وعادات وتقاليد مختلفة، ترد إليه من الخارج.

كما أن ثورة المعلومات والاتصالات غيرت أسلوب البحث العلمي، والوسائل التي يتعاون من خلالها العلماء، أثناء جميع مراحل أبحاثهم. فالأبحاث التي كانت تستغرق، أشهراً طويلة، يمكن إنجازها، حالياً، خلال ساعات قليلة. كما يمكن، من خلال شبكة الإنترنت، الحصول على أحدث البحوث العلمية الدولية، والمساهمة فيها، والاشتراك في حلقات النقاش الدائرة أثناء إجرائها، وتبادل الآراء والوثائق العلمية؛ إضافة إلى تنفيذ العمل المشترك، والإطلاع على أحدث نتائج التجارب العلمية والمعملية.

أتاحت ثورة الاتصالات، متمثلة في شبكة الإنترنت العلمية، فرصة دخول العلماء إلى قواعد البيانات الرئيسية، في الجامعات والمراكز البحثية العالمية، للحصول على ما يحتاجه الباحث من معلومات ومراجع، كما

^{٥٦} غنيم، رأفت، نفس المصدر السابق، ص 11

أن هناك العديد من المواقع على هذه الشبكة، تعرض أحدث الكتب والمراجع العلمية عرضاً يبسر للباحث، من دون التحرك من مكانه، تقدير حاجته إلى تلك المراجع الموجودة في أيّ مكان في العالم. من مميزات ثورة الاتصالات كذلك، أن أتاحت للباحثين دراسة أحدث النشرات العلمية، في يوم صدورها نفسه، وهو ما لم يكن متاحاً قبل ذلك؛ بل كان يمثل إحدى العقبات التي تواجههم. وأتاحت كذلك الفرصة لتجنّب ازدواج الجهات التي تضطلع بالبحث في المجال نفسه؛ بل إن توحيد الجهود والتعاون، وتجنّب الجهد والوقت والمال الضائع، أصبحا سمة الأبحاث الحديثة في عصر ثورة الاتصالات.

وأحد المظاهر المهمة للتقنيات الحديثة، أنها ساعدت على نمو علاقات ثقافية جديدة، لم يكن النظام القديم قادراً على إنشائها، وهي العلاقات الثقافية التي مهدت لمجتمع القرية العالمية. وأثر الحاسوب على الثقافة يكاد يشمل جميع عناصر عناصرها من إدارة ثقافية، الطباعة، الموسيقى، الأدب، اللغة ومحو الأمية وغيرها الكثير. على صعيد الثقافة العربية أسهمت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع خطة شاملة للثقافة العربية أعطت الحاسوب والمعلومات فيها ما يستحقانه من اهتمام، ولكن هذه الخطة بحاجة إلى تطوير وتحديث لتواكب معطيات التكنولوجيا الحديثة. ولكي يدرك المثقف العربي المغزى من

تكنولوجيا المعلومات يجب ان يكون نفسه مستخدماً للحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.^{٥٧}

وبدراسة تأثير الكمبيوتر على النشر العربي نجد أن النشر العربي نجح إلى حد كبير في استغلال إمكانيات الحاسوب الهائلة في النشر والطباعة والإخراج، وأن الصحافة العربية قدمت منتجات متميزة بفضل استعمال التقنيات الحديثة، ولكن الوضع لم ينطبق على الكتاب العربي بنفس السرعة ومع وجود محاولات لاستبدال

^{٥٧} المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز دراسات الوحدة العربية "استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، آب/أغسطس 1989.

الكتاب العربي بوسط تخزين جديد قد يكون قرص ضوئي او شريط حاسوبي ، الا ان التخوف يبقى قائم كون الكتاب اقرب واقدر للخلود من الوسائط التخزينية في الحاسوب ، ولكن الكتاب مقروء بلغة واحدة يمكن للعربي البسيط غير المتعلم للغات ان يقرأه اما القرص فلقرآته يجب تحميله على ذاكرة الحاسوب ويمكن اللجوء الى بعض المفردات من أوامر الحاسوب بلغات اخرى ، وعليه فأن حلول الحاسوب كبديل للكتاب ليس مستحيلا ولكن قد تكون بطيئة كون طبيعة البرمجيات العامل بها الحاسوب حاليا بحاجة الى تعريب واعتماد كلي على اللغة العربية .^{٥٨}

وقد تأثر التعليم بثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، ويكاد التعليم والتدريب، يكونان مقياس قابلية الدول للتنمية: البشرية والاقتصادية. فقد نصت الفقرة السادسة عشرة، من خطة عمل مؤتمر قمة العمل الاجتماعي العالمي، عام 1995، على "تقوية نُظُم التعليم على المستويات كافة؛ إضافة إلى كلِّ وسائل اكتساب المهارات والمعلومات؛ والضمان العالمي للحصول على التعليم الأساسي، وفرص التعليم المتكافئة؛ مع إزالة الحواجز: الثقافية والاجتماعية، التي تعوق تطبيق التعليم الملائم وممارسته".^{٥٩}

وقد أمست وسائل التعليم التقليدية وطرائقه، غير قادرة على مواجهة المطالب المتزايدة للعملية التعليمية، وكذلك المناهج الطامحة إلى القضاء على الأمية، في عالم سريع التغير. لذلك، فقد وفرت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إمكانية التعليم عن بعد، من خلال تسخير الإذاعة والتليفزيون وشبكة الإنترنت، في صورة مكملة للتعليم التقليدي المدرسي، أو مستقلة عنه؛ فتلك الوسائل تتيح وصول الخدمة التعليمية إلى المناطق النائية والمنعزلة، وكذلك إلى المجتمعات الفقيرة، التي لا تستطيع تحمل تكاليف التعليم.

^{٥٨} الجوادي ، محمد ، " الكتاب العربي والكمبيوتر " ، العربي ، ع465، 1997
^{٥٩} محمد مرياتي "البعد الجديد لنظام الإبداع الوطني ومنظومة العلم والتقانة في عملية التنمية في القرن الحادي والعشرين" مجلة العلوم، الاسكوا، تونس، كانون الأول/ ديسمبر 1999.

بدأ العديد من الدول النامية بتطوير برامج التعليم. وتعدت الحكومات، حديثاً، حملة للقضاء على الأمية،

معتمدة على التأثير البالغ للوسائط المتعددة. كما أطلقت دول مناهج مكثفة لاستخدام إمكانيات شبكة

الإنترنت في العملية التعليمية؛ واستهدفت تحسين نُظُم التعليم، باستخدام تقنية ثورة الاتصالات، وخاصة في

مناهج التعليم التكنولوجي. إن تسخير تقنيات ثورة الاتصالات، لتطوير العملية التعليمية، لا يتأتى بنقل

المعلومات وتلقينها للدارسين فقط؛ وإنما بمتابعة تلك العملية وتخطيطها والإشراف عليها، وتوفير الظروف

الملائمة لتأهيل المعلمين وتدريبهم، فضلاً عن الاستفادة من خبرات المجتمعات والدول المتقدمة في هذا

المجال.

الفصل الرابع

فلسطين والتحرك نحو الحكومة الالكترونية

دور القطاع الحكومي:

ثمة مجموعة من التأثيرات لكل حالة طارئ يمر بها أي كيان، وربما تعد الحروب والنزاعات والانتفاضات التي تمر بها الشعوب من أكثر الأحداث التي تُحدث التأثيرات الكبرى بمستوياتها الإيجابية والسلبية. ومن ناحية ثانية، فإن مستوى هذه التغيرات يتفاوت من حيث التأثير والتأثير بهذه الحوادث، فيما يبقى القطاع الاقتصادي هو أهم القطاعات تأثراً بمثل هذه الأحداث. وقد كان دخول أريئيل شارون إلى ساحة الأقصى الشرارة التي أشعلت نار انتفاضة جديدة في الأراضي الفلسطينية، مازالت مستمرة إلى يومنا عرفنا عالمياً بانتفاضة الأقصى، وكان لهذه الانتفاضة الأثر الكبير في حياة المجتمع الفلسطيني، حيث مارست السلطات الإسرائيلية أساليب متنوعة ضد الفلسطينيين بهدف وقف الانتفاضة مثل:-

- إغلاق كافة الحدود والمعابر والمنافذ الخارجية التي تربط المناطق الفلسطينية مع العالم الخارجي بما فيها إسرائيل.
- تجزئة المناطق والمدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض.
- منع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل والاعتداء على بعضهم.
- منع العاملين في القرى والمخيمات من الوصول إلى أماكن عملهم في المدن الفلسطينية، مما جعلهم يلتحقون بصفوف العاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً.

- فرض قيود مشددة على الصادرات والواردات من وإلى الأراضي الفلسطينية.
- رفض تحويل مستحقات السلطة الوطنية من إيرادات المقاصة.
- تدمير مرافق البنية التحتية الفلسطينية، وقصف المصانع وتجريف المزارع وتدمير المنازل، وقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين وتدمير المرافق العامة والخاصة. إذ بلغ ما تم تدميره تدميراً كلياً من المنازل 4100 منزل وأكثر من 50200 منزل أصيبت بأضرار جزئية بالإضافة إلى ممارسة سياسة القتل والاعتقالات خارج نطاق القانون واحتلال المدن والقرى الفلسطينية منذ شهر إبريل عام 2002 والتي أسفرت عن استشهاد 2735 مواطناً وجرح ما يزيد عن 37100 شخص.⁶⁰

وقد كشفت انتفاضة الأقصى والأحداث السياسية التي مرت على الأراضي الفلسطينية منذ شهر تموز 2000 ، إن السلطة الفلسطينية لم تحدث أي تطورات جوهرية ملموسة بالمعنى الإيجابي في البيئة التشريعية الاقتصادية، وتواصل النشاط الاقتصادي للسلطة الفلسطينية دون إقرار مرجعية قانونية موحدة ومتكاملة تنظم عمل القطاع الحكومي والعام ومجالاته وآلياته، مما ساهم في معاناة الاقتصاد الفلسطيني من خلال حالة الانكشاف المستمر، والهشاشة والضعف خاصة وأن هذا الانكشاف تزايد مع استمرار الحصار والعدوان الإسرائيلي عموماً، وقيود بروتوكول باريس خصوصاً⁶¹ ، الأمر الذي أدى إلى تعميق تبعية اقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي، ضمن إطار الغلاف الجمركي، والسياسات والمواصفات الإسرائيلية، إلى جانب الآثار الضارة والمريرة، الناجمة عن توحيد أسعار السلع بيننا وبين السوق الإسرائيلي دون الأخذ بعين الاعتبار ذلك الفرق الهائل في الدخل الفردي السنوي في إسرائيل الذي وصل عام 2000/1999 إلى 19 ألف دولار وهبط بفعل وتأثير الانتفاضة إلى حوالي 16 ألف دولار عام

⁶⁰ <http://www.sis.gov.ps>

⁶¹ الإشارة إلى الاتفاق التجاري بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل الموقع في باريس

2001، في حين أن هذا الدخل الفردي السنوي هبط إلى أقل من 952 دولار في الأراضي الفلسطينية
نهاية عام 2002.^{٦٢}

تراجعت القطاعات الإنتاجية عموماً والزراعة بصورة خاصة، حيث لم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي
الإجمالي 6.4% منذ 1999 حتى نهاية 2002، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء
الفلسطيني، ومعهد ماس، وتقرير التنمية الفلسطيني لعام 2002، كما تراجع قطاع الصناعة إلى نسبة
12.6% عام 2001 بعد أن وصل عام 1999 إلى 16.0%. تزايد محدودية سوق العمل الفلسطيني
على خلق فرص عمل جديدة حيث لم يستطع هذا السوق في سنوات ما قبل الانتفاضة أن يوفر أكثر من
37% من إجمالي فرص العمل الجديدة خلال تلك السنوات، جزء هام منها في القطاع العام، فيما وفر
سوق العمل الإسرائيلي والمستعمرات الاستيطانية 63% من فرص العمل الجديدة، لترتفع بذلك الأهمية
النسبية للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي من 21.7% في نهاية عام 1998 إلى 22.9% في
نهاية عام 1999 وانخفضت هذه النسبة إلى 7.3% عام 2002 بسبب عوامل الحصار والإغلاق
المتكررة.

أما بالنسبة لتطورات التجارة الخارجية الفلسطينية، فما زالت إسرائيل تهيمن على هذه التجارة حيث أن نسبة
الواردات الفلسطينية تصل إلى 73% مقابل 1.6% فقط من الدول العربية، و 25.4% من باقي بلدان
العالم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للصادرات التي تصل حصة إسرائيل فيها أكثر من 92%، هذه الأرقام
تجعل الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز
فرص نمو هذا التعاون من الأولويات الضرورية في هذا الجانب. تنامي الاتجاه لانخفاض العون الدولي

^{٦٢} المراقب الاقتصادي، ماس، العدد التاسع، 2003

للشعب الفلسطيني، وتراجع المعونات من الدول العربية "الشقيقة" التي توقفت عن الدعم . منذ منتصف عام 2002 إلا إذا حصلت على إذن خاص من واشنطن.

استمرار محدودية حجم الائتمان المصرفي حيث لم تزد نسبة القروض للودائع^{٦٣} عن 29.6% عام

2002 رغم ظروف الانتفاضة ومعاناة شعبنا وتضحياته، التي تستوجب من البنوك، أن تقوم بدورها

الوطني في إطار خطة وطنية، تقوم بالدرجة الأولى على تشغيل الجزء الأكبر من الودائع التي تزيد عن

2.7 مليار دولار في القطاعات الإنتاجية الفلسطينية عموماً، والصناعة والزراعة خصوصاً. وتقدر الخسائر

الاقتصادية الشاملة بسبب العدوان الإسرائيلي وتدميره لمقدرات الشعب الفلسطيني، بحوالي (12) مليار

دولار خلال منذ عام 2000 الى بداية عام 2004.

ونتيجة للانتفاضة وما تبعها من تأثيرات على الساحة المحلية والدولية، بادرت الولايات المتحدة مدعومة بالقوى

العالمية بطرح مبادرة خارطة الطريق، التي وبكل الثغرات الموجودة بها تعترف ولأول مرة بحق الفلسطينيين بدولة

مستقلة على أراضي 1967، يمكن أن تقام عام 2005 وقد اشترطت على الفلسطينيين إجراء إصلاحات في

نظام الحكم وتشريع قوانين جديدة، حسب ما هو مطلوب منهم في بنود خارطة الطريق^{٦٤}. وقد تدارست السلطة

الفلسطينية الوضع وخرجت بموافقة الرئيس ياسر عرفات على منح الثقة للسيد محمود عباس (ابو مازن)

ليكون أول رئيس وزراء فلسطيني في خطاب صدر بتاريخ 2003/4/3^{٦٥}.

^{٦٣} المراقب الاقتصادي . مصدر سيق ذكره

^{٦٤} <http://www.matar.4t.com/8.htm>

^{٦٥} تجربة المائة وثلاثين يوماً ، إنجازات وعراقيل .

وقد تعلمت السلطة الفلسطينية من أحداث انتفاضة الأقصى وأثرها على المجتمع الفلسطيني. وفي تشكيل الحكومة الجديدة أعلن أن وزارة البريد والاتصالات تغير أسمها الى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وألحق بها مركز الحاسوب الحكومي، الذي كان يتبع وزارة التخطيط، والذي يهدف إلى بناء الحكومة الالكترونية وتدريب كوادر المؤسسات الحكومية^{٦٦}. ويعمل مركز الحاسوب الحكومي على ربط الشبكة الحكومية المحوسبة بين كافة مؤسسات السلطة الفلسطينية، كما يعمل بتمويل من البنك الدولي على وضع خطه فلسطينية لتكنولوجيا المعلومات تشمل التدريب والبنية التحتية والبيئة القانونية وصناعة البرمجيات، وقد واجهت الخطة صعوبات أعاق عملها.

وكان في بنود تعريف عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بنود جديدة تلغي الأخطاء السابقة التي وقعت بها السلطة من حصر قطاع الاتصالات الفلسطيني في شركة واحدة من القطاع الخاص، وذلك حسب النص " تشجيع المنافسة والاستثمار في قطاع الاتصالات والعمل على منع الاحتكار في هذا القطاع"^{٦٧}. وقد عمدت السلطة الفلسطينية الى تفهم ضرورة وجود هيئة مستقلة تشرف على تنظيم قطاع الاتصالات الفلسطيني، فبادرت الى إنشاء هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وحدد عملها بضمان توفر خدمات اتصالات متقدمة ذات جودة عالية لكافة المستخدمين بأسعار عادلة ومقبولة وفي متناول الجميع، من خلال العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة لتحرير قطاع الاتصالات، باستقلالية وانفتاح وشفافية لإيجاد بيئة تنظيمية عادلة تشجع التنافسية والاستثمار. وكون أي مشروع كي يقام يجب أن يمنح امتيازات وتسهيلات لإقامته. شكلت السلطة الفلسطينية هيئة مستقلة بقطاع الاستثمار في فلسطين مهمتها متابعة ملفات الاستثمار في فلسطين وتشجيع المستثمرين من خلال تسهيل أمورهم. ودرست السلطة والمجلس التشريعي استكمال إعداد الإطار القانوني

⁶⁶ <http://www.gcc.gov.ps>

^{٦٧} مهام وأهداف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مادة (7) ، نقطة (7)

والتشريعي للتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات. واستكمال إنشاء شبكة مراكز الحاسوب الحكومي في مختلف المحافظات بهدف أتمتة مؤسسات الدولة، وتحويل جميع البيانات والمعلومات الحكومية إلى إلكترونية. للحصول على قاعدة بيانات موحدة تحدد جميع التعاملات بين المواطنين وكل مؤسسة حكومية وتحويلها إلى تعاملات إلكترونية.

نشر وتشجيع ثقافة التعامل مع الإنترنت وتوسيع التدريب في مراكز الحاسوب ليشمل كافة الموظفين الحكوميين العاملين بالدولة. تفعيل مراكز تقنية المعلومات (CTC) وزيادة عددها بمختلف المحافظات، وهي مراكز تعنى بتدريب الشببية والفتيان. تخفيض الأسعار وتأمين النفاذ المباشر والشامل بحيث تصل نسبة المتعاملين قبل نهاية الخمس سنوات (الإطار الزمني للخطة الخماسية المقدمة من الوزارة عند تشكيلها) إلى 31% من مجموع المواطنين بحيث يصبحوا قادرين على استخدام الإنترنت من منازلهم. والهدف الأساسي من ذلك ليس تحويل كل أفراد الشعب إلى متخصصين وإنما أن يتوفر لدى جمهور المتعاملين مع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات قدرًا مناسباً من الوعي والحماس للتعامل مع الحكومة الإلكترونية، وكذلك قدرًا مناسباً من المهارات البسيطة حول كيفية التعامل مع الحاسوب وشبكة الاتصال والإنترنت لكي يستطيع الجمهور أن ينجز معاملاته مع الجهات الحكومية عن طريق الحاسوب، وتعزيز وتنمية ثقافته في مجال المعلوماتية.

مواكبة التدريب في الوزارات المعنية كوزارة التربية والتعليم العالي ومراكز التدريب بالقطاع الخاص لمحو أمية الحاسوب لدى المواطنين.

وبدورها خطت وزارة التربية والتعليم العالي خطوات رائدة في وضع منهاج تعليمية لتدريس مادة التكنولوجيا

والتي تشمل تدريس الحاسوب لذلك عمدت وزارة التربية والتعليم العالي الى توفير الحاسوب في اكير عدد من

مدارس المحافظات حيث يوضح الجدول التالي نسبة توزيع أجهزة الحاسوب في مدارس فلسطين الحكومية^{٦٨}

جدول توزيع مختبرات الحاسوب على المديرية			
النسبة المئوية	مختبرات الحاسوب	عدد المدارس	المديرية
%35.87	33	92	جنين
%40.66	37	91	قباطية
%32.98	31	94	طولكرم
%33.88	62	183	نابلس
%42.62	26	61	قلقيلية
%39.22	20	51	سلفيت
%73.33	11	15	اريجا
%42.86	60	140	رام الله
%39.58	19	48	ضواحي القدس
%58.06	18	31	القدس
%40.96	34	83	بيت لحم
%33.87	63	186	الخليل
%33.57	47	140	جنوب الخليل
%53.33	32	60	شمال غزة
%60.68	71	117	غزة
%48.75	39	80	خان يونس
%56.00	14	25	رفح
%41.22	617	1497	المجموع

جدول 4

حماية وتنظيم التكنولوجيا الفلسطينية:-

السلطة الفلسطينية تحتاج إلى مجموعة من القوانين التي تنظم تعاملاتها وهذه المجموعة تروى على الأربعة

عشر قانوناً ، هناك ثلاثة منها جاهزة على هيئة مشروع قانون، وهي:-

قانون الإنترنت والمعلوماتية. قانون التوقيعات الإلكترونية. قانون التجارة الإلكترونية . حالياً تسعى لسن

تشريع جديد يجيز استخدام التوقيع الإلكتروني بهدف توجيه الاستثمار الفلسطيني للدخول في حركة التجارة

الإلكترونية الدولية والمشروع قيد الدراسة في المجلس التشريعي.

^{٦٨} إحصائيات من وزارة التربية والتعليم العالي، آذار ، 2003

والسلطة الفلسطينية بمراجعتها لإحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني الخاصة بالتعداد السكاني لمواطني

فلسطين وجدت أن 65 بالمئة من السكان هم دون سن الخامسة عشر، ولندرة الموارد الخام التي يمكن

استغلالها لدعم الاقتصاد الفلسطيني وضعت الحكومة خطة تستثمر بها المصادر البشرية الموجود في

فلسطين من خلال تدريبهم على استخدام الحاسوب للمشاركة في تطوير مستقبل فلسطين .

وتنوي وزارة الاتصالات استكمال صياغة وإعداد هذه المجموعة من مشاريع القوانين لتأخذ إجراءات اقرارها وعلى

رأسها قانون الحكومة الإلكترونية خلال الفترة المقبلة

القطاع الأهلي:-

يعد القطاع الأهلي أحد أهم القطاعات الداعمة لانتشار المعلوماتية و تعزيزها في المجتمع الفلسطيني.

وتتميز عمل هذا القطاع بمؤسساته و هيئاته بالتركيز على مشروعات المعلوماتية ذات البعد التنموي لا

سيما تلك المرتبطة منها بالتعليم. يقوم القطاع الأهلي عبر مؤسساته غير الربحية باستقطاب التمويل اللازم

لتنفيذ برامج تدريبية متنوعة لموظفي هذا القطاع أو للمواطنين. يوفر القطاع الأهلي عدداً من مراكز

التدريب الممولة، لتنفيذ برامج تدريبية مستمرة. يستطيع هذا القطاع أن يوفر فرصاً تدريبية ممولة بما لا

يقل عن عشرة آلاف متدرب سنوياً و من هذه المؤسسات:

الجامعات:

يعود الفضل الرئيسي للجامعات الفلسطينية في البدء منذ سنوات طويلة بإدخال المعلوماتية

إلى التعليم حسب الإمكانيات المتاحة . من ثم تم الانطلاق نحو المشروعات النوعية و

المتميزة و التي بدأت تحظى منذ مدة باهتمام المانحين و دعمهم ، إضافة إلى اهتمام

الشركات العالمية التي وقعت مع بعض الجامعات اتفاقيات تعليمية و تدريبية متنوعة. و تشمل المشروعات النوعية مشروعات مراكز المعلوماتية للإبداع و مشروعات التعليم الإلكتروني و البوابات التعليمية و مراكز المعرفة، إضافة إلى مشروعات التدريب المهني و برامج التعليم المستمر و تأهيل الكفاءات الحكومية و غيرهم. و مع مرور الوقت فإن دور الجامعات في تطوير البرامج المتخصصة و برامج البحث العلمي في مجالات المعلوماتية يزداد اتساعاً وعمقاً. و من أهم هذه البرامج التي أنجزتها جامعة بيرزيت برنامج قاعدة بيانات القوانين الموجودة في فلسطين منذ الحكم العثماني فالبريطاني فالصوري والأردني والإسرائيلي وأخيراً الفلسطيني. و يعرف هذا البرنامج بالمقتفي⁶⁹ (Al-Muqtafi). لهذا فإن الجامعات الفلسطينية توفر مجالاً مناسباً لتعزيز ازدهار المعلوماتية محلياً. وبرنامج نظام التسجيل الخاص بطلاب الجامعة (ريتاج) الذي يسهل على الطلبة تسجيل المواد والشعب من خلال شبكة الانترنت.

مجتمع الإنترنت المحلي (ISOC-PS) :

و الذي يهتم بنشر ثقافة الإنترنت في المجتمع الفلسطيني و حماية المستخدمين و المساهمة في صياغة القوانين الخاصة بالمعلوماتية، والذي يمثل فلسطين في الاتحاد الدولي للانترنت وقد أطلق في كانون أول من عام 2003 حملة خاصة تحت اسم " حاسوب لكل طفل فلسطيني " حيث يكون ثمن

⁶⁹ <http://lawcenter.birzeit.edu/arabic/databank.html>

الحاسوب زهيد وبنظام التقسيط الميسر بالتعاون مع شركات الحاسوب بالقطاع الخاص وبدعم من

شركة hp العالمية للحاسبات .^{٧٠}

مؤسسة التعاون^{٧١} :Welfare Association

و التي تساهم مشروعاتها بتدريب وتأهيل العديد من الفئات العمرية ضمن مشاريعها

المشتركة مع المؤسسات العالمية مثل مشروع أطفال المستقبل^{٧٢} الذي يختص بتنقيف

الطلاب من سن 5 سنوات الى 17 سنة على مختلف برامج الحاسوب بأسلوب علمي

مناسب للفئات العمرية المشاركة. ونادي أنتل الذي افتتح صيف 2003 والهادف الى تنمية

المهارات التكنولوجية لدى الأطفال من خلال توفير المعدات والبرامج الجاهزة التي تساعد

الطالب على إنتاج لعبة او مشروع علمي. ومن المشاريع التي ترعاها مؤسسة التعاون

مشروع تكنولوجيا المعلومات للشباب الذي وجهته لتدريب طلبة 11 مدرسة في قرى شمال

فلسطين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بهدف نشر وعي تكنولوجيا المعلومات في المناطق

النائية و المهمشة و المعدمة ، بالإضافة الى جهودها الحثيثة بتوفير العديد من أجهزة

الحاسوب الى مدارس تلك المناطق النائية . إضافة إلى الجامعات و المدارس و التجمعات

النسوية.

البوابة الفلسطينية للتنمية PDG:^{٧٣}

⁷⁰ <http://www.isoc-ps.org/>

⁷¹ <http://www.wa.org>

⁷² <http://www.futurekids.com>

⁷³ <http://www.psgateway.org/>

تشكل البوابة القناة الفلسطينية الالكترونية الرئيسية على شبكة الانترنت العالمية، وهي مموله من برنامج UNDP إضافة الى شركاء محليين ودوليين ، والبوابة جزء من برنامج البوابة العالمية التي يشرف عليها البنك الدولي ، ويهدف المشروع الى جسر الهوة بين فلسطين والدول الاكثر تقدماً ، الأمر الذي يمكن الفلسطينيين من الانخراط في الاقتصاد العالمي بشكل عام والتكنولوجيا العالمية بشكل خاص .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

إن لهذه المؤسسة الفضل في إدخال الانترنت إلى فلسطين وكانت أولى اشتراكات الدخول إلى شبكة الانترنت تمر من موقع UNDP، كما يعود إليها الفضل في إنشاء أول شبكة انترنت لاستعمال الجامعات الفلسطينية. يوفر هذا البرنامج قائمة طويلة من المشروعات الخاصة بتطوير المعلوماتية في فلسطين لا سيما في قطاعي التعليم و الصحة.

الوكالة الأمريكية للمساعدات (USAID):^{٧٤}

تقدم هذه الوكالة حزمة كبيرة من المنح الخاصة بدعم المعلوماتية من خلال مجموعة من المؤسسات

الأمريكية كمؤسسة أنيرا ANERA و أميديست AMIDEAST و تمكين TAMKEEN و رفيد RAFID

و مرام MARAM و الإغاثة الكاثوليكية CATHOLIC RELIEF و برنامج MAP/DAI . كما

تقوم بتمويل مجموعة كبيرة من مشروعات المؤسسات المحلية الهادفة إلى تعزيز انتشار المعلوماتية و

توظيفها في عملية التنمية المحلية لا سيما في قطاعات التدريب و التأهيل و التعليم و الصحة.

المجموعة الأوروبية للشراكة الشرق أوسطية EUMEDIS:

حظيت مجموعة من المشروعات الفلسطينية بدعم واضح من قبل المجموعة الأوروبية من

خلال هذا المشروع لا سيما حوسبة بعض المكتبات و الجامعة الافتراضية.

الاتحاد الدولي للاتصالات ITU:

حيث قدم العديد من الاستشارات والخبراء والتدريب والمساعدة التقنية والتطبيقية وعدد من

المشاريع والأجهزة، وخاصة لموظفي السلطة العاملين في مجال الاتصالات.

البنك الدولي World Bank:

الذي يوفر دعماً مستمراً لعدة مشروعات محلية بما فيها مشروعات المعلوماتية ، والذي يعتبر

الراعي لمعظم النشاطات والمعارض العلمية في فلسطين .

المعهد الوطني للتكنولوجيا :

⁷⁴ http://www.massar.com/pshow_sol.htm

تم إنشاء المعهد الوطني للتكنولوجيا المعلومات من قبل المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار

(بكدار) بهدف وضع برامج تدريب متكاملة تناسب شرائح مختلفة من الشباب الفلسطيني. وقد

تأسس المعهد في عام 2001، وذلك بهدف إيجاد الأيدي العاملة المدربة والقادرة على التأقلم

مع المتغيرات المحيطة والمستجدات العالمية. ويتلخص الهدف العام للمعهد في الانتقال

بتكنولوجيا المعلومات من قطاع خدماتي الى قطاع صناعي رائد في عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

المجموعة العربية:

إن فلسطين تشارك كعضو كامل في كافة الفعاليات الإقليمية والتعاون الإقليمي والتبادل لكن قائمة الداعمين

للقطاع الأهلي لمشروعات المعلوماتية لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه لتشمل العديد من الجهات الأخرى ومنها

على سبيل المثال لا الحصر بنك التنمية الإسلامي و مؤسسة فورد والاتحاد الأوروبي و المركز الثقافي

البريطاني و المركز الثقافي الفرنسي والدول الأوروبية منفردة واليابان وكندا وأستراليا وجنوب أفريقيا والأرجنتين

وبرنامج مساعدات الشعب النرويجي و برامج الدعم الألمانية ومنها GTZ و الوكالة الأسبانية وغيرها من الهيئات

والمؤسسات الدولية .

وهناك بعض الجمعيات التابعة للقطاع الأهلي والتي تتظافر جهودها مع جهود القطاع الخاص والحكومي بغية

إنجاز عملها مثل:

الهيئة الوطنية لمسميات الإنترنت (PNINA):

التي تعد تجسيدا للشراكة الحقيقية بين مختلف القطاعات الفاعلة في مجال الإنترنت في فلسطين. وتتمثل رسالتها الأساسية في وضع الأسس والقواعد واللوائح الخاصة بعملها، إضافة إلى القيام بالأعمال كافة المتعلقة بإدارة أو تسجيل النطاقات ضمن المجال الفلسطيني Domain Name Palestine وتشرف على الاستخدامات المحلية للشبكة الدولية للكمبيوتر. كما تهدف الهيئة إلى دعم التعاون بين مختلف قطاعات الاقتصاد ذات الصلة مع المعلوماتية. وإضافة إلى أسماء النطاق، تشرف "الهيئة الفلسطينية لمسميات الإنترنت" على النطاقات الفرعية edu.ps و gov.ps. وتحت على طرح أسعار تشجيعية ومنافسة لتسجيل النطاقات، وتوفر خدمتي الدعم الفني والمساعدة التقنية، وتدير توفير بوابة شبكية تشمل جميع المؤسسات المسجلة لديها، مصنفة بحسب التخصص وطبيعة العمل. وتهتم بإطلاق المبادرات التثقيفية التي تهدف إلى رفع الوعي الاجتماعي بدور

٧٥

الكمبيوتر والانترنت.

مركز التجارة الفلسطيني Paltrade:

تتركز مجهودات هذا المركز في مجال المعلوماتية في اتجاهين رئيسيين و هما تعزيز مفهوم الانتشار الأوسع للمعلوماتية في القطاعات كافة أو ما يعرف بمشروع تعميم التكنولوجيا (IT Diffusion) إضافة إلى الاتجاه الثاني و الذي يركز على تسويق المعلوماتية الفلسطينية من خلال المعارض الدولية أو من خلال الخطط

الاستراتيجية المهمة و المرتبطة بقطاع المعلوماتية.⁷⁵

مجموعة المهتمين بتكنولوجيا المعلومات (ITSIG):

⁷⁵ <http://www.pnina.ps/arabic/about-a.html>

⁷⁶ Palestine I.T. Directory 2004

بدأت هذه المجموعة الافتراضية نشاطها منذ سنوات عدة بفضل جامعة بيرزيت إلا أنها ما لبثت أن تحولت إلى ملتقى مركزي للمختصين الفلسطينيين في مجال المعلوماتية و المنبر الإلكتروني الأول لتبادل الأفكار و الآراء و بلورة المواقف و حتى مراجعة مشروعات قوانين المعلوماتية.⁷⁷

⁷⁷ <http://www.itsig.com>

مشروع مدينة خضوري لتكنولوجيا المعلومات:^{٧٨}

الفكرة الأساسية لمدينة خضوري لتكنولوجيا المعلومات هي العمل على إمكانية نقل تكنولوجيا المعلومات الى فلسطين ، حيث تبنت وكالة التنمية الأمريكية (USAID) هذه الفكرة ، وتم رصد مبلغ يتراوح بين 10-15 مليون دولار أمريكي لتجهيز البنية التحتية . وتم اختيار منطقة خضوري في مدينة طولكرم لتكون موقعا للمدينة التكنولوجية وذلك بناء على عدة معايير أهمها أن المنطقة حدودية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل. وتم الانتهاء من المخططات الهندسية وتقرر البدء في التنفيذ عام 2001 إلا إن الأمر توقف، وذلك بسبب احتلال الجيش الإسرائيلي لمنطقة خضوري بالكامل والإعلان عنها منطقة عسكرية يحظر دخولها، وتبلغ مساحة مدينة خضوري لتكنولوجيا المعلومات حوالي 200 دونم، ومن المتوقع أن تستوعب هذه المدينة ما يقارب من 2000 عامل ومختص في مجال تكنولوجيا المعلومات . وهناك مجموعه من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال إنشاء هذه المدينة ومنها تشغيل واستيعاب الأيدي العاملة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ونقل تكنولوجيا المعلومات الى فلسطين وتهيئة مناخ استثماري جيد للمستثمرين المحليين والأجانب. وذلك للاستثمار في هذه المنطقة والاستفادة من خدماتها المتقدمة بشكل خاص، والاستثمار في فلسطين بشكل عام.

⁷⁸ ARIJ (Applied Research Institute of Jerusalem), Environmental Profile for the West Bank, Vol. 8, Tulkarem District, Dec. 1996.



الشكل التوضيحي 3

القطاع الخاص:

ييدي القطاع الخاص اهتماماً كبيراً بتكنولوجيا المعلومات، وهذا هو العامل الحاسم في تقرير تنمية القطاع وبخاصة في المصادر البشرية وبيئة الاستثمار والقوانين ذات العلاقة. وهذا سوق يعتمد على عوامل الجذب الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات التي تعزز بتبني سياسة السوق المفتوح المحمي بقوانين الاستثمار. ومن أهم مؤسسات القطاع الخاص العاملة في فرع تكنولوجيا المعلومات :-

إتحاد شركات أنظمة المعلومات (PITA):

و يضم في عضويته خمس و سبعون شركة فلسطينية. و يوفر هذا الاتحاد أرضية صلبة لعمل قطاع المعلوماتية في فلسطين سواء من خلال التدريب أو التأهيل أو التسويق. و لهذا الاتحاد مكتبه التجاري في مدينة دبي للإنترنيت و الذي يتولى مهمة تشجيع انفتاح سوق

المعلوماتية الفلسطيني على دول الخليج.⁷⁹

مقر الشركة	العدد	النسبة %
رام الله والبييرة	48	61
نابلس	7	10
بيت لحم	2	4
القدس	2	4
غزة	16	21
المجموع	75	100

جدول 5

الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات (PITI)⁸⁰

في آذار (مارس) من العام 2003، أنشأت "PITA" ما عُرفَ باسم "الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات". وكانت الأولى من نوعها. وحصلت على تمويل محلي، إضافة الى قرض من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية "USAID". وتملك مقراً في رام الله، ويتولى مكتب في دبي التسويق لها في الخليج العربي. تعتبر الحاضنة نموذجاً "هجيناً"، أي انه مزيج من تقنيات المعلوماتية مع الصناعة في صورتها التقليدية. وتحاول الحاضنة تخفيف النمو الصناعي، في ظل ظروف غير عادية ليس اقلها التدمير الإسرائيلي المتكرر للبنى التحتية كافة.

⁷⁹ www.pita-palestine.org

⁸⁰ http://www.picti-palestine.com/index_files/Page387.htm

وتتمثل أولى أهداف الحاضنة في تسهيل التنمية الاقتصادية عبر دعم الشركات ذات القدرة على تحقيق النمو المرتفع، وتحسين أداء مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مهارات العمل التكنولوجي وغيرها.

وكان "اتحاد التطوير العالمي" Global Development (GDA) Association وافق على تقديم معونة للحاضنة بقيمة 2,1 مليون دولار.

وتستند الحاضنة الثلاثة شركاء هم:

• "اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية PITA التي تأسست عام 1999 في رام الله كمنظمة

وتجمع تحت رايها جميع الشركات المحلية في المعلوماتية. وتعمل معظم تلك الشركات في توزيع

الأجهزة، وتطوير البرامج، وتوزيع الأقراص الصلبة، وتقديم خدمات الإنترنت والاتصالات، والاستشارات

التكنولوجية والتدريب وغيرها.

• "مركز التجارة الفلسطيني" "بال تريد" paltrade المتخصصة في العروض التجارية. وتسعى الى توفير

أجواء المنافسة التجارية، وتتبنى ممارسات الأعمال الدولية" بما فيها نشر المعرفة التجارية. وتحاول

توسيع حصة فلسطين في السوقين المحلي والدولي، وفتح أسواق تصدير جديدة. وترتكز "بال تريد" الى

مجموعة من البرامج المنسقة، وأبرزها برنامج الحوار الاقتصادي الوطني" الذي يحض على الشراكة بين

القطاعين الخاص والعام. ويهدف إلى مساعدة ممثلي القطاع الخاص ورجال الأعمال في بلورة مواقفهم

من السياسات الاقتصادية، وفتح اقنية للحوار مع ممثلي الحكومة والقطاع العام. ويعمل المركز على

توفير البحوث المكتبية، والأعمال البحثية الميدانية، والتحليلات والتوصيات لدعم أوراق العمل التي

يقدمها القطاع الخاص الى الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي.

وثمة برنامج آخر لا يقل أهمية بالنسبة الى "بال تريد"، يحمل اسم "المصدرون الرواد"، جرى إطلاقه عام 2002 لتطوير إمكانيات القطاع الخاص ومساعدته في الدخول الفاعل إلى الأسواق الأجنبية. وتشمل مهمته مساعدة الشركات في وضع استراتيجيات التصدير، حيث تتجاوب مع الفرص الفعلية المتاحة في الأسواق العالمية. كما يقدم البرنامج خدمات ومعلومات لمساعدة المصدرين المحتملين في التعرف إلى احتياجات السوق العالمي، وخصوصاً الأسواق المتخصصة.

ويقدم البرنامج مساعدات مالية تغذيها مؤسسة USAID بنسبة خمسين في المئة" بهدف تخفيف التكاليف على الشركات، وتطوير منتجات قادرة على النجاح في السوق العالمي، وتحديد المنتجات والخدمات المطلوبة التي تحظى بالقدرة التنافسية، وإنتاج بضائع مؤهلة للمنافسة مع الشركات الأخرى، والتأكد من مستوى جودة المنتجات المعدّة للتصدير ومطابقتها للمواصفات العالمية.

وتملك "بال تريد" اربعة أقسام تشمل السياسات التجارية والاقتصادية، وترويج التجارة وتطويرها، والمعلومات التجارية.

- "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية". USAID التي لعبت بعنتها في الضفة الغربية وغزة دوراً بارزاً في بناء حاضنة تكنولوجيا المعلومات. وتعمل على توسيع القطاع الخاص، وتقديم فرص اقتصادية عبر الخدمات المالية. كما ساهمت "يو أس إيد" في تصميم ادارة الحاضنة التكنولوجية وبرمجتها" وساندت عملية صنع البيئة المناسبة لتطورها.

نماذج من شركات المعلوماتية - القطاع الخاص

يعد القطاع الغير حكومي أحد أهم القطاعات الداعمة لانتشار المعلوماتية و تعزيزها في المجتمع الفلسطيني. و يتميز عمل هذا القطاع بمؤسساته و هيئاته بالتركيز على مشروعات المعلوماتية ذات البعد التنموي لا سيما تلك المرتبطة منها بالتعليم. و من هذه المؤسسات:

1 - شركة "يافا لشبكات وأنظمة الكمبيوتر" www.i-jaffa.net وتقدم حلولاً رقمية شاملة لإدارة المكتبات

والمدارس ومكاتب المحاماة والشركات القانونية. والتي حصلت على براءة اختراع توقيت الانترنت العالمي .

2 - شركة "التقنيات الحديثة" www.mtcgaza.com التي تعمل في بناء الأنظمة والبرمجيات وتطويرها

وصيانتها وتصميم صفحات الإنترنت المتخصصة" اضافة الى تقديمها دورات تدريب متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتشمل قائمة برامجها: "الأرشفة الحديثة"، و"نظام إدارة الموارد البشرية"، و"البرامج التعليمية والترفيهية"، و"الدليل الحديث"، و"نظام تصميم صفحات الكترونية نشطة".

3- "الشركة العربية للتقنيات" ATS وتعتبر من أكبر شركات البرمجيات محلياً. اشرفت على بناء مجموعة من

أنظمة قواعد البيانات للكثير من مؤسسات القطاعين العام والخاص، منذ تأسيسها في العام 1994. وتقدم حلولاً

ذكية رقمياً لنظم الفوترة والخدمات، وإدارة البلديات، وإدارة القوى البشرية، والأرشفة والتحكم بالوثائق، وتسجيل

الجامعات، وإدارة المدارس الصحية، وإدارة أو تصنيع المجوهرات، والسجلات المالية، وخطط القروض، وإدارة

المشاريع وغيرها. وتشرف على بعض الأنظمة الحكومية مثل التأمين الصحي، وتراخيص السائقين والمركبات، وتسجيل الشركات، وإدارة التصدير والاستيراد.

ويعتبر قطاع تقنية المعلومات على رغم حداثة نشأته، من أكثر القطاعات الاقتصادية فعالية ضمن الضائقة المعيشية الهائلة التي يمر بها الشعب الفلسطيني نتيجة لسياسة الاحتلال.

وأشارت تقارير الى تجاوز النمو في نشاط الشركات المزودة لخدمة الإنترنت محلياً (12 شركة) بنسبة 40 في

المئة. وتعدى عدد مشتركى ومستخدمى الإنترنت 219 ألف مشترك^{٨١} ، بعدما استحدثت بعض المدارس والجامعات والشركات برامج لاستخدام الانترنت في التغلب على الحصار، وقطع الطرق ، ما ضمن استمرارها في الحد الأدنى من العملية التعليمية والتربوية.

شركة الاتصالات الفلسطينية:

المزود الرئيسي و الوحيد لخدمات الاتصال الأرضي -هاتف وخطوط رقمية مؤجرة - في مناطق

السلطة الفلسطينية حسب حق الامتياز أحصري الممنوح للشركة حتى عام 2007 من قبل

السلطة الوطنية الفلسطينية.

شركة جوال:

^{٨١} مقابلة مع السيد معن بسيسو ، شركة بالنت ، نيسان 2004

مزودة خدمات الاتصال الخليوي الوحيدة في فلسطين و التي توفر مجموعة من مختبرات الحاسوب

لخدمة المجتمع المحلي إضافة إلى استيعابها لعدد كبير من المختصين و الفنيين في مجالي

الاتصالات الخليوية و المعلوماتية.

شركات الأجهزة و البرامج:

يتوفر في فلسطين عدد كبير من الشركات المتخصصة في مجال بيع الأجهزة الحوسبية و

قطعها وملحقاتها إضافة إلى وجود الوكالات التابعة لما لا يقل عن 15 شركة دولية تعمل في

مجال المعلوماتية و الاتصالات بشكل عام. كما تلعب مجموعة من شركات صناعة البرمجيات

دورا متميزا في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ما تصدره من برمجيات بدءاً ببرمجيات

التسجيل الجامعي و وصولا إلى برمجيات إدارة المحال التجارية علاوة على برمجيات التدريب و

التعليم العام و التعليم المتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة و برمجيات المكتبات و الأرشفة و

حوسبة الخرائط و الصور و المخطوطات.

مراكز التدريب الخاص:

يعمل في فلسطين عدد كبير من مراكز التدريب المرتبطة بمجالات المعلوماتية كافة. و ترتبط بعض هذه

المراكز مع الشركات العالمية للمعلوماتية من خلال عقود التدريب و التي تمنح في معظمها تلك المراكز أحقية

ممارستها لدورها كمراكز امتحانات معتمدة لشهادات الدولية.

مشروع الحكومة الالكترونية الفلسطينية :-

لن يلغي استخدام التقنيات الحديثة عن التوجه الأساسي نحو البناء الديمقراطي في المجتمع، فاستخدام التقنيات الحديثة هو عبارة عن أداة لتسهيل عمل البناء الديمقراطي للمجتمع وعادة يبتغ ذلك تغييرات دستورية وقانونية. وهذا يعني وجود النية الحقيقية للتغيير نحو المشاركة المجتمعية في الحكم ومراعاة معايير معترف بها للشفافية ولجودة الحكم.^{٨٢} تستطيع الحكومة الالكترونية، في حال تنفيذها على نحو فاعل وهادف، ان تكون أداة مهمة لتحقيق إصلاح مؤسسي عميق في القطاعين العام والخاص والخدمة المدنية، وتعزز فاعلية القطاع العام في تقديم السلع والخدمات والقيام بمشتريات. والواقع ان الحكومة الالكترونية، بوصفها أداة رئيسة لتحقيق "الحكم السليم"، يمكن ان تكون عاملا في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والديموقراطية في المنطقة، شرط ان ترافقها استثمارات كبيرة في تكنولوجيات وسائط الإعلام والمعلومات والاتصالات.

تعريف الحكومة الالكترونية:

- لا يوجد تعريف موحد متفق عليه في شأن الحكومة الالكترونية. والواقع ان قيام الحكومات باعتماد الشبكات الالكترونية على نطاق واسع هو أمر يغيّر طبيعة كثير من العلاقات الأساسية:
- تقوم الحكومة الالكترونية بابتكار نمط جديد للعمل الحكومي - بواسطة أساليب جديدة لدمج المعلومات وإتاحتها على الشبكات الالكترونية والانترنت (إعادة تصميم سياق المعاملات وخدمات المشتريات والتسليم).
 - تغيّر الحكومة الالكترونية أيضا طبيعة الحكم بتأثيرها في دور الدولة والمواطنين ومؤسسات الأعمال، وكذلك في العلاقات القائمة بين الدول من جهة وبين المواطنين ومؤسسات الأعمال من جهة أخرى.

^{٨٢} ابو دقة ، مشهور ، الحكومة الالكترونية : اقصر الطرق للمركزية ، ورقة لم تنشر

3- تؤمن الحكومة الالكترونية المعلومات للمواطنين وتحفزهم على المشاركة من دون وساطة، وهي بذلك تشكل

أساسا لممارسة الديمقراطية المباشرة.

ومع إن تقديم معلومات وخدمات "على الخط" عبر مواقع خاصة على الشبكة، هو أول مراحل الحكومة

الالكترونية، فإن هذه الأخيرة لا تقتصر على تقديم مثل هذه الخدمات، ومن المهم ان يكون لدى المسؤولين مفهوم

أوسع عن الحكومة الالكترونية، كي يجعلوا الحكومات والمواطنين ومؤسسات الأعمال والمجتمعات المحلية في

وضع يمكنها من اكتساب ميزة استراتيجية قابلة للاستمرار.

إن تسارع العولمة خلال التسعينات أثر بقوة على صانعي السياسات وفي طريقة صنع تلك السياسات، مما اثار

سلسلة من التحديات الجديدة. فالتنافس الاقتصادي بين مختلف الدول قد اشدت على الصعيدين الكلي والجزئي.

وفي إطار الانفتاح المتزايد في أسواق السلع وتنقل الرأسمال بحرية تامة، نجد ان مختلف الدول تتنافس في سوق

عالمية النطاق، ساعية وراء الاستثمارات والمهارات البشرية وأحدث الابتكارات التكنولوجية.

وفي هذا السياق، أدت أحداث 11 أيلول 2001 وامتداداتها (عدم الأمان المرتقب، وزيادة الحواجز، وارتفاع

تكاليف المعاملات نتيجة إجراءات الرقابة والضوابط والتشريعات الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل

الإرهاب) الى هبوط شديد في التدفقات الخارجية الواردة الى المنطقة مع الحد من عودة الرساميل.

الا ان الإخطار السياسية وتقلب الأوضاع الأمنية ليست العوامل الوحيدة التي تؤثر في التدفقات الرأس مالية

والاستثمار. فدول المنطقة تواجه ايضا منافسة في مجال الأنظمة الرقابية، ويتوقع منها ان تعتمد أنظمة أكثر

تحررا وتناسقا في ما يتعلق بالتجارة الخارجية والاستثمار، وان تنقيد بالمعايير الدولية الخاصة بالفاعلية و"الحكم

السليم"، مما يقتضي تنفيذ اصلاحات سياسية عامة وتصميم سياسات انتقالية بغية خفض تكاليف التكيف الى

ادنى حد ممكن وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.

أهمية الحكومة الالكترونية

كيف يمكن لمبادرات الحكومة الالكترونية ان تساهم في تحقيق نتائج أفضل في مجال أهداف السياسة العامة؟
الواقع أن المنافع التي يمكن جنيها من كون الحكومة مهيأة لاستخدام شبكة الانترنت الالكترونية توازي، من حيث أهميتها وتنوعها، أهمية دور الحكومة في حياة الأفراد والمواطنين ومؤسسات الأعمال. إن تحول الحكومة الى حكومة الكترونية مهيئة لاستخدام شبكة الانترنت الالكترونية أمر يتيح:

- إزالة الحواجز: التغلب على العزلة المادية والمعنوية للأفراد والمجتمعات المحلية على نحو يتيح الحصول على معلومات أفضل عن السياسات والإجراءات التي تتبعها الحكومات المركزية والمحلية. تطوير الفاعلية: عن طريق خفض تكاليف المعاملات والوقت المخصص لها مع ترشيد الخدمات والإجراءات.
 - توفير فرص جديدة: بتوفير مجموعة واسعة من الخيارات للأفراد والمواطنين ومؤسسات الأعمال ومزيد من الراحة والحرية في شأن اختيار الإجراءات والخدمات الحكومية الموجودة على مدار الساعة، او ما يصلح تسميته "الاتصال بالشبكة بدلا من الوقوف في الصف".
 - خفض الإهدار الى أدنى حد ممكن وإزالة الرشوة والفساد، إضافة الى زيادة شفافية الحكومة.
 - تشجيع الديمقراطية وتعزيزها من طريق زيادة المعلومات والمشاركة المباشرة وتحسينها.
- لقد أدركت دول عدة منافع الحكومة الالكترونية، وهي تقوم حاليا بتقديم المعلومات عبر مواقع خاصة على الانترنت. ونصف الوزارات في نصف دول المنطقة، حاضرة في شبكة الانترنت. ففي الأردن وتونس والمغرب

ودول مجلس^{٨٣} التعاون الخليجي كانت لجميع الوزارات المركزية (100%) مواقعها على شبكة الانترنت عام 2001، في حين ان وعي الوزارات المركزية لأهمية الحكومة الالكترونية يزيد تدريجا في دول كمصر (38%) وسوريا (35%). لكن على خلاف الوزارات المركزية، نجد ان السلطات الاقليمية والمحلية هي تقريبا غير موجودة على شبكة الانترنت، فهي تتصف عموما بنقص في التجهيزات وفي الحضور الفعلي مع معدلات مشاركة تقترب من 18% ، مما يدل على تخلف في تمثيل الحكومات المحلية وخدماتها ضمن البنى التنظيمية ذات الطابع الهرمي في حكومات الكثير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمالى إفريقيا.

تحديات يواجهها تطبيق الحكومة الالكترونية في فلسطين :

ثمة شروط ومقومات لا بد من توافرها كي تستطيع السلطة الفلسطينية من الاستفادة كليا من منافع الحكومة الالكترونية، وهي: القيادة الملائمة، وربط الحكومة بالشبكة الالكترونية، واستعداد الحكومة لاستخدام الشبكة، وبيئة العمل، والرأس مال البشري، و"الخصوصية والثقة والأمان".

• القيادة الالكترونية: هل القيادة والفكر الاستراتيجي على مستوى الاستعداد اللازم؟

تقتضي مبادرات الحكومة الالكترونية القيام باستثمارات ضخمة وابتكارات مهمة قبل ان تكون جاهزة للاستخدام من جانب الجمهور. وتتطوي الحكومة الالكترونية على إصلاح الادارة العامة والخدمة المدنية في إطار عملية إعادة تشكيل الإدارة العامة. فالقيادة القوية الرفيعة المستوى على مستوى رئيس السلطة ورئيس الوزراء - ضرورة لتأمين الرؤية والنظرية، ورسم استراتيجيا الكترونية وطنية، وتأليف فريق عمل خاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على دعم القطاعين العام والخاص..

^{٨٣} الحكومة الإلكترونية في الأردن: "التصاميم الأساسية وخطة العمل، 2001

• دخول الشبكة الالكترونية والتوصل والاستعداد للاستخدام:

هل البنية التحتية التكنولوجية جاهزة؟ من العوامل الرئيسة لتطوير الحكومة الالكترونية ان توجد بنية تحتية موثوقة وامينة في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية يسهل الوصول اليها. وهذا يشمل تقديم الخدمات السلكية واللاسلكية وتأمين مراكز اتصال جماعية واستعداد الشبكة للاستخدام. و السلطة الفلسطينية في خطتها الجديدة ركزت على رفع الاحتكار في سوق الاتصالات الفلسطينية بغية خلق جو من التنافس العائد بالمصلحة للمواطن وحدهم ، ومن الواضح أن التحدي الرئيس يكمن في ثمن الاتصال بالشبكة وسهولته ومدى الاعتماد عليه. كذلك من الضروري تصميم شبكات فاعلة للإفادة من تراكب الاتصال، والتشغيل، وخفض تكلفة الخدمات والمعاملات التي يتحملها المستهلكون ومؤسسات الأعمال، وقد بادرت شركة الاتصال الى طرح فكرة الإنترنت دون الحاجة الى وسيط وذلك من خلال الربط المباشر بالانترنت دون اسم مستخدم او كلمة مرور وهي خطه أثارت جدل كبير بين شركة مزودي خدمة الانترنت وبينها الى ان توصلوا الى اتفاقية من خلال اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات ينص على استخدام ارقام مجانية يتم الاتصال من خلالها ويكون نسبة من عائد الاتصال الى الشركات المزودة لهذه الخدمة .

عموماً، نجد ان المؤشرات التي تدل على توافر البنية التحتية في منطقة السلطة الفلسطينية ، بشكل يعتبر وسطياً ، وذلك كون قطاع الاتصالات بحاجة الى (تحرير ومشاركة القطاع الخاص به بشكل فاعل اكبر).

لا يمكن ان تتجح الحكومة الالكترونية ما لم يتوافر لها الإطار المناسبة لتطوير المبادرات الالكترونية. فالاستقرار السياسي وسلامة الأوضاع المالية والسياسات الحكومية وامكان تنفيذها، أمور تؤثر في القدرة التنافسية في مجال

الأعمال الالكترونية وفي الاستعداد لاستخدام الشبكة الالكترونية في منطقة السلطة الفلسطينية. أما المنهج العام المنسق فيجب ان يشمل:

أ. سياسة اقتصادية ومالية: انفتاح نحو الاستثمار والتبادل التجاري على نحو يجيز الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الاعمال الالكترونية، ونظام مالي مستعد للمخاطرة والاستثمار في مشاريع اعمال الكترونية التي يفترض تشجيعها بدمجها في انظمة الدفع الالكترونية.

ب. "قواعد سلوك" خاصة بالمبادرات الالكترونية: تخصيص اسماء النطاقات على الشبكة، وانظمة رقابية مستقرة، وحماية قانونية لحقوق الملكية الفكرية وتطبيق الحماية، وسياسة شفافة لتوزيع حقوق الطيف بما في ذلك نظام لمنح الرخص بالمناقصة وخصوصاً في ما يتعلق بشبكات الهاتف النقال.

ج. اصلاح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية مما يؤدي الى تحرير القطاع وخصصته. وعلى السياسة الخاصة بتنظيم المنافسة ان تستهدف خفض عوائق دخول الشبكة، وتحفيز شركات خدمات الانترنت على عرض خدمات جديدة وعلى المنافسة بأسعار أدنى.

د. الرأس مال البشري الالكتروني: هل يعي السكان أهمية الخدمات الالكترونية وهل هم جاهزون لها؟ يعد الرأس مال البشري من مقومات النجاح وعوامله الأساسية في كل الدول. وعلى مواطني فلسطين ان يتمكنوا من استخدام تكنولوجيا وسائط الأعلام والمعلومات والاتصالات، كما عليهم ان ينشئوا محتويات محلية، مع إدارة المبادرات الالكترونية والبيئية الخاصة بها. وفي استطاعة السلطة الفلسطينية ومن خلال السياسات التربوية، ان تسهم في تشكيل الرأس مال البشري الالكتروني. وبهذا، يفترض ان تستهدف السلطة:

a. إصلاح المناهج التربوية بتضمينها مواد خاصة بالمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر تصميم منهج دراسي رئيس يرمي الى محو الأمية الالكترونية في شكل عام

، وهذه الخطوة قامت بها الحكومة الفلسطينية في إضافتها منهاج التكنولوجيا لطلاب المدارس

، وهذا يضع اسس مجتمع يتمتع أفراده بمهارات عالية في مجال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات على نحو يعزز نشوء الرأس مال البشري الالكتروني.

b. العمل على إيجاد الموارد المالية اللازمة لبناء قدرات بشرية ينشأ منها رأس مال بشري

الالكتروني. وفي هذا الإطار، يمكن ويفترض تصميم برامج وقروض خاصة بطلاب تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات وتطبيقها، وإعفاءات ضريبية خاصة بالاستثمار في تعليم هذه

التكنولوجيا وتعزيز المهارات ذات الصلة.

هـ. الثقة وامن المعلومات وخصوصيات: هل البنية التحتية القانونية جاهزة؟

لن تبلغ الحكومة الالكترونية الأهداف المرجوة ما لم تضمن الثقة والأمان للمواطنين ومؤسسات الأعمال. فثمة

ضرورة في ان يثق هؤلاء بأن نقل البيانات يتم بسرية وسلامة وأمان، وان يتقوا أيضا بطرق معالجة المعلومات

على الشبكة وتخزينها. وهذا يشمل تدعيم الإطار القانوني المتعلق بحماية الخصوصية وملاحقة جرائم

المعلوماتية، وإنشاء سلطات معنية بوضع نظم للهوية الالكترونية بالمصادقات وتفعيل دورها، والسماح بالتوقيع

الالكترونية والمفاتيح الالكترونية المشفرة التي تحمي المعلومات المرسله عبر الشبكات. ويجب ان تشمل البنية

التي تحتية القانونية الهادفة الى دعم الحكومة الالكترونية وتطبيقها مجموعة أساسية من القوانين:

• قانون الحكومة الالكترونية الذي يتيح للحكومة ان تقوم بإجراءاتها ووظائفها الإدارية على نحو الكتروني/

رقمي بما فيها المشتريات الحكومية الكترونياً.

• قانون حماية المعلومات المتعلق بحماية المعلومات الشخصية وخصوصيتها.

• قانون حرية المعلومات الذي يتيح للجمهور الحصول على المعلومات العامة.

• قانون التوقيع الإلكتروني أو الاتصال الإلكتروني الذي يعترف بالتوقيع والوثائق الإلكترونية وينشئ هوية إلكترونية.

• قانون الجرائم المعلوماتية وإساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية الذي يحمي الملكية الرقمية.

أن سد "الفجوة الرقمية" يشكل تحدياً، وخصوصاً في ما يتعلق بتطوير التجارة الإلكترونية الآمنة.

الفصل الخامس

خاتمه وتوصيات

خاتمة وتوصيات

لقد تطرقت بهذا البحث لشرح الوضع الحالي الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية، والتوجه الموجود لدى المجتمع الفلسطيني لبناء اقتصاد يعتمد تكنولوجيا المعلومات، وأن التحديات كبيرة جداً ويجب أن تتوحد جهود القطاعات الثلاثة الحكومية والخاصة والأهلية بهدف إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية الفلسطينية التي قد تكون متنفساً لحرية أفراد الشعب الذين يعانون من إغلاق المدن والقرى الذي تتبعه السلطات الإسرائيلية منذ ثلاثة سنوات، وقد أوضحت أن قطاع تكنولوجيا المعلومات من أقل القطاعات تأثراً بالأوضاع السياسية الراهنة والدلائل على ذلك كثيرة منها استمرار وجود فرص عمل للمتخصصين والمتدربين جيداً، وزيادة عدد المشتركين مع شركات خدمات الإنترنت، وارتفاع عدد مقاهي الإنترنت. وتتقسم التوصيات التي خلصت لها إلى ثلاثة محاور، الأول تنظيمي و الثاني سياسي والثالث اقتصادي إداري والتوصيات هي:-

المحور التنظيمي:

- يتعلق بمدى جدية السلطة الفلسطينية في تنظيم وحماية قطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال الإسراع بسن التشريعات التي تكفل الأمان وحماية الملكية للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والمشجعة على السير بخطى واضحة نحو تفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية.
- تفعيل دور الهيئة الاستشارية العليا الخاصة بمتابعة وضع قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية والمكونة من وزارات السلطة واتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني واكاديميين باحثون في هذا المجال والتي سبق تشكيلها في بداية عام 2003.

- التركيز على تطوير البنية التحتية المعلوماتية من بناء حاضنات تكنولوجية، وعدم السماح للقطاع الحكومي من الدخول في منافسه مباشرة مع القطاع الخاص .
- المحاولة الجادة لاستقطاب شركات عالمية للاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية.
- تنمية قدرات صناعة تكنولوجيا المعلومات من اجل المنافسة الفعالة في المنطقة والسوق العالمي .

المحور السياسي:

إن تحقيق الهدوء والأمان في المنطقة مطلب حرج جدا لمستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات ، كون وجود فلسطين في منطقة استراتيجية تكاملية مع جيرانها من الدول الصديقة بمنح قطاع تكنولوجيا المعلومات خطوات للانطلاق نحو الأسواق الخارجية، ولكن ذلك يعتمد على انتهاء حالة الجمود الحالية في عملية السلام والتوصل الى حل عادل يحقق الكرامة والعدل من جهة ويسمح للاقتصاد الفلسطيني بالتحرك والتحرر من قيود اتفاقية باريس التجارية الخانقة .

المحور الاقتصادي الإداري:

- تبني نظام السوق الحرة في التنمية الاقتصادية الى جانب عقد اتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية والصديقة تسمح بإيجاد مرونة وحرية للدولة الفلسطينية بعقد اتفاقيات دولية لتنشيط التجارة، وتشجيع المناطق الصناعية بمشاركة الدول المجاورة.
- البحث العلمي والتكنولوجيا والإبداع يجب أن يكون الأساس لاقتصاد دائم وتنمية اجتماعية للمجتمع الفلسطيني، لقد كان الفلسطينيون مبدعين وسباقين في الحصول على العلم والتخصص في فروع التكنولوجيا والجامعات تشهد لهم بذلك من نسبة الخريجين في مجالات تكنولوجيا

المعلومات، وإبداعهم في العمل على الرغم من محدودية المصادر المتوفرة بما في ذلك إبداعهم

في مجالات صناعة برمجيات الحاسوب وخدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ، لذا يجب ان

نوجد استراتيجية متفوق عليها للمساعدة على ترجمة إنجازات وإبداعات الفلسطينيين العاملين في

قطاع تكنولوجيا المعلومات الى عائد مالي يدعم اقتصاد المجتمع الفلسطيني .

بنظرة سريعة إلى العالم الحديث نجد أن دول العالم اجمع تتجه نحو تطوير وتفعيل روافد تكنولوجيا

المعلومات، واتجاهها هذا بهدف الوصول إلى تحقيق فكرة القرية الواحدة الواسعة حيث يتشارك كل سكان

العالم بالمعلومات، ومن هنا توجهت معظم الدول إلى تبني فكرة اعتماد الحكومة الالكترونية كهدف

مستقبلي لها، وهذا الهدف رغم اعتماده على مقومات عديدة لكن من السهل إذا تعاونت القطاعات الثلاثة

في المجتمع الفلسطيني (الحكومي، الخاص، الأهلي) أن تنجح بتنفيذ فكرة إقامة حكومة الكترونية

خاصة بالسلطة الفلسطينية، رغم كل المعوقات التي تظهر حاليا لكن بالتعاون ستذلل هذه المعوقات، كون

العامل البشري المؤهل المنتج متوفر في المجتمع الفلسطيني، ومشهود له من بكفائه في مجال

تكنولوجيا المعلومات في العالم .

المراجع

المراجع العربية:-

- ابو جابر ، ماجد / البداينه ، ذياب ، " اتجاهات الطلبة نحو استخدام الحاسوب : دراسة مقارنة " ، رسالة الخليج العربي ، الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، م13 ، ع46 ، 1992 .
- بياعة، نمر، " الحاسوب في المدرسة العربية " ، الرسالة ، معهد إعداد المعلمين والمعلمات العرب ، بيت برل ، 1995 .
- الجودي ، محمد ، " الكتاب العربي والكمبيوتر " ، العربي ، ع 465 ، 1997 .
- جيتس ، بيل ، المعلوماتية بعد الانترنت ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1998.
- دوفور ، ارنود ، إنترنت ، بيروت: الدار العربية للعلوم ، 1998 .
- زحلان ، انطوان ، العرب وتحديات العلم والتقانة : تقدم من غير تغير ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .
- عايش ، حسني ، " الكمبيوتر والتعليم " ، المجلة الثقافية ، ع15/14 ، 1998 .
- عبد الجواد، زكريا ، حسين ، سليمان ، " انطلاقة عربية الى المستقبل : الكمبيوتر يختصر قرونا من المعرفة " ، العربي ، م3، ع7، 1994.
- عبد الله ، جهاد ، " الدور الحضاري للإنترنت " ، العربي ، ع 457 ، 1996.
- عبد الله ، غسان ، " المرأة والحاسوب " ، آفاق علمية ، مجلد 5 ، ع 29 ، 1991.
- العجيلي ، عبد جزار ، " أثر العرب في تطوير برمجيات الحاسوب " ، آفاق الثقافة والتراث ، م2، ع7، 1994 .
- العلي ، دنبييل ، العرب وعصر المعلومات ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ، 1998 ،
- القضاة، خالد ، التقنيات الحديثة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية ، عمان : دار اليازوري العلمية ، 1997 .
- الكاملي ، عبد القادر ، " الاقتصاد العربي وشبكة الانترنت " ، PC Magazine : الطبعة العربية ، ع 3 ، 1999.
- الكاملي ، عبد القادر ، " التجارة الالكترونية العربية والدعم الحكومي " ، PC Magazine : الطبعة العربية ، ع 4 ، 1999

- الكاملي ، عبد القادر ، " التعاون بين صناعة البرمجيات العربية والعالمية " ، PC Magazine : الطبعة العربية ، ع 2 ، 1997
- ياسين ، السيد ، وآخرون ، العرب والعولمة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.
- يونس ، عبد الرزاق ، " نقل تكنولوجيا الحاسوب الى الأردن : خيار استيراد أم خيار تصنيع " ، المجلة العربية للإدارة ، م14 ، ع 2 ، 1990.
- اللبان ، د. شريف ، تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2000.
- طهبوب ، رضوان ، وآخرون ، استخدام الوسائط المتعددة في تصميم المسابقات المنهجية لطلبة المدارس والجامعات - بحث تطبيقي في جامعة بوليتكنك فلسطين ، الخليل ، 2001.
- الخالدي ، موسى ، " توجه تعليم العلوم والتكنولوجيا والمجتمع كجزء من مناهج العلوم في فلسطين " ، المجلة العربية للعلوم ، ع 35 ، 2000.
- محمد ، تامر ، " تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية " ، شؤون الأوسط ، ع 100 ، 2000.
- مرتضى ، إحسان ، العلم و التكنولوجيا في الاستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 2000.
- السالمي ، علاء عبد الرزاق ، تكنولوجيا المعلومات ، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط2 ، 2000م.
- كاكو ، ميتشيو ، رؤى مستقبلية : كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، يونيو 2001.
- بحور ، سام ، الاتصالات في فلسطين : عام آخر من الضبابية ، ورقة عمل مقدمة لمركز التجارة الفلسطيني ، 1999
- الحسيني ، عماد الدين خلف ، " عالم الاتصالات بين الماضي والحاضر والمستقبل " ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2000.
- الهادي ، محمد ، " تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات " ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2001.
- حيدر ، عزيز ، الفلسطينيون في اسرائيل في ظل اتفاقية اوسلو ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1997

- تجربة المائة وثلاثين يوماً ..! ، أول رئيس وزراء في فلسطين
- مكحول، باسم، عطيان، نصر ، صناعة البرمجيات في الضفة الغربية وقطاع غزة (الواقع والافاق) ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تموز 2002
- الجندي، ماهر، " ويحدثونك عن البرمجيات " ، PC Magazine ، الطبعة العربية ، ع2، 1999.
- سلطة النقد الفلسطيني، " تطور القطاع المالي في ظل السلطة الفلسطينية، حالة دراسية، 1999.
- عورتاني، هشام، الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال، ندوة في جامعة النجاح، 1999.
- النقري، معن، المعلوماتية والمجتمع، " مجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع المعلومات "، 1999.
- الرفاعي، عبد المجيد، " المعلومات بين النظرية والتطبيق "، عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2000م.
- دليل تخرج الدفعة الأولى من طلبة كلية العلوم والتكنولوجيا - ابو ديس ، 1986.
- سرطاوي ، بديع ، " مجتمع المعلومات في الأراضي الفلسطينية " ، ورقة في مؤتمر اسكو في بيروت ، شباط ، 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الخدمات 1999، المسح الصناعي، رام الله - فلسطين، 2001.
- وزارة التعليم العالي، الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي ، 2000/1999.
- منظمة التحرير الفلسطينية، وثيقة إعلان المباديء، 1996.
- المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني ، غياب أم تغيب ؟ ، مجلة الانترنت، ربيع 2004.
- شركة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، 2002
- مشروع الانترنت بدون اشتراك، ورقة مقدمة من شركة الاتصالات الفلسطينية، 2004
- فنكلر، اون ، " ميول في الاقتصاد الفلسطيني قبل اتفاق اوسلو وبعده " ، مجلة الشرق الجديد ، 2002.
- كوبرواسر، تسونيت ، " الاقتصاد الفلسطيني " ، هآرتس ، 8 شباط 2002.
- أبو دقة، مشهور ، الحكومة الالكترونية : أقصر الطرق للمركزية ، ندوة في جامعة بيرزيت ، 2004/4/4.

- غنيم، رأفت، دور جامعة الدول العربية في تنمية وتيسير التجارة الالكترونية بين الدول العربية، تشرين ثاني، 2002.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز دراسات الوحدة العربية "استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، آب/أغسطس 1989.
- محمد مرياتي "البعد الجديد لنظام الإبداع الوطني ومنظومة العلم والتقانة في عملية التنمية في القرن الحادي والعشرين" مجلة العلوم، الاسكوا، تونس، كانون الأول/ديسمبر 1999.
- المراقب الاقتصادي، ماس، العدد التاسع، 2003.
- ابو دقة، مشهور ، الحكومة الالكترونية : اقصر الطرق المركزية ، ورقة لم تنشر .
- الحكومة الإلكترونية في الأردن:التصاميم الأساسية وخطة العمل،2001

- Askalan , Hanan, **Information infrastructure and technology status in west bank and gaza** , paper at 3rd conference 1996.
- **Information Technology : Industry Needs Assessment** , paper from CPED ,1997
- Shade , Leslie Regan, **Gender and Community in the Social Construction of the Internet** , New York : Peter Lang, 2002.
- Keeble , Leigh and Brian D. Loader, **Community Information : Shaping Computer – Mediated Social Relations**, London :Routledge , 2001.
- Wyatt, Sally et al, **Technology and In/equality: Questioning the information Society**, New York : Routledge, 2001.
- Forester, Tom , **The Information Technology Revolution** , G.B : MIT Press, 1985.
- Zorkoczy, Peter and Heap , Nicholas , **Information Technology : An Introduction** , London : Pitman Publishing , 1995 , 4th Edition .
- Bahour , Sam, **Telecommunications in Palestine: Growing Pains Part I** , paper for paltraed , 1998
- Luce, Edward, "**The Intelligent Choice**", Financial Times, 8 February, 1996.
- Pastore, John O., "**The Story of Communications: From Beacon Light to Telestar**", McFadden Books, New York, 1964.
- Estabrooks, Maurice, "**Electronic Technology, Corporate Strategy and World Transformation**", Quorum Books, Westport, CT, 1955.
- Straubhaar and La Rose, "**Communications Media in The Information Society**", Wadsworth Publishing Company, New York, 1996.
- Dow Jones Newswires, **Economists Call For Modernization Of Palestinian Economy**, 27 Jan 2004
- The World Bank, **Middle East and North Africa Region**, Report
- World Bank Report, **Middle East Economic** , 2003
- Curtin, Caitlin , **E-COMMERCE Reality**, 2003
- Palestine I.T. Directory 2004

- ARIJ (Applied Research Institute of Jerusalem), Environmental Profile for the West Bank, Vol. 8, Tulkarem District, Dec. 1996.
- Tarazi, Marwan, **Status and Future Telecommunications and Data Networks in Palestine**, 1997
- Bell, D. (1973): **The Coming of Post-Industrial Society: a venture in social forecasting**. New York: Basic Books Pub. Co

شبكة الإنترنت:

- <http://www.paltime.com/index.htm> / April ,2004
- <http://www.paltel.net> / nov ,2003
- <http://www.itsig.com> /Nov,2003
- <http://www.psgateway.org/> May,2004
- <http://www.sis.gov.ps> / Dec, 2003
- <http://www.matar.4t.com/8.htm> /may, 2004
- <http://www.gcc.gov.ps/default1.htm>/sept,2004
- <http://lawcenter.birzeit.edu/arabic/databank.html> / may, 2004
- <http://www.isoc-ps.org/> Nov, 2003
- <http://www.wa.org> / May, 2004
- <http://www.futurekids.com> / May,2004
- http://www.massar.com/pshow_sol.htm / May,2004
- <http://www.pnina.ps/arabic/about-a.html> / May,2004
- <http://www.pita-palestine.org> /June,2004
- http://www.picti-palestine.com/index_files/Page387.htm
/June,2004
- http://www.arablaw.org/Download/E-goverment_General.doc

مقابلات :

- ا.د. مشهور أبو دقة، المدير التنفيذي لإتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية،
نيسان 2004
- السيد مؤيد أبو عصب، مدير عام الشركة الوطنية للحاسبات الالكترونية (NCC) ، رام
الله، آب 2003.
- أ. حسن قاسم، مدير عام الشركة العربية للتقنيات (ATS)
- السيد مازن نزال، المدير التنفيذي لشركة أنظمة الحاسبات (CCS) والاتصالات، رام
الله، تشرين أول 2003.
- السيد طارق معاينة، المدير التنفيذي لشركة اجزولت تكنولوجيا (Exalt)، رام الله، آذار
2004.
- السيد معن، بسيسو، مدير شركة بالنت، نيسان، 2004.